ملفات المستقبل

العدد 1 – أغسطس 2021

تونس.. مسارات ما بعد قرارات 25 يوليو

- هل تسهم قرارات قيس سعيد في حل الأزمة التونسية؟
- دلالات دعوة «النهضة» لإجراء حوار مع الرئيس التونسي
- ما موقف إدارة بايدن من قرارات الرئيس التونسي؟
- هل يتأثر الاقتصاد التونسي بقرارات الرئيس سعيد؟

ملفات المستقبل

عن "ملفات المستقبل"

سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، تتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها. ويتضمن "الملف" التحليلات والتقديرات والعروض وأنشطة وإصدارات المركز الأخرى المنشورة على موقعه الإلكتروني.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير التنفيذي:
إبراهيم غالي

نائب المدير التنفيذي:
حسام إبراهيم

هيئة التحرير:
أحمد عاطف
د.شادي عبدالوهاب
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
يارا منصور
جيداء أبو الفتوح

الهيئة العلمية:
علي صلاح
د.إيهاب خليفة
إبراهيم الغيطاني
عبداللطيف حجازي
آية يحيى

الإخراج الفني:
عبدالله خميس
عادل خطاش

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

«تونس.. مسارات ما بعد قرارات 25 يوليو»، ملفات المستقبل، العدد 1، أغسطس 2021، أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

المحتويات

مقدمة	4
أولاً: قرارات الرئيس قيس سعيد	5
السيناريو المُرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيد؟	6
إقصاء النهضة: هل تسهم قرارات قيس سعيد في حل الأزمة التونسية؟	9
ثانياً: مواقف حركة النهضة	11
تصحيح المسار: هل تؤدي انشقاقات النهضة إلى انهيارها في تونس؟	12
حسابات جديدة : دلالات دعوة «النهضة» لإجراء حوار مع الرئيس التونسي	14
من التودد إلى العنف: المحددات الـ 11 الحاكمة لسلوك الإخوان في أزمات الإقليم	16
ثالثاً: ردود الفعل في واشنطن	19
محددات قانونية: ما موقف إدارة بايدن من قرارات الرئيس التونسي؟	20
رسائل مضادة: أبعاد توظيف «حركة النهضة» شركات العلاقات العامة في واشنطن	23
رابعاً: التأثيرات الاقتصادية	26
الإصلاح المأمول: هل يتأثر الاقتصاد التونسي بقرارات الرئيس سعيد؟	27
شبكات الظل: لماذا تنشط "اقتصادات التهريب" في الأزمات التونسية؟	29

مقدمة

ما زالت الأزمة السياسية مستمرة في تونس، بعد القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو 2021، وأهمها إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه، وتجميد عمل واختصاصات البرلمان لمدة 30 يوماً، ورفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء البرلمان، وإعفاء عدد من الوزراء، أبرزهم وزراء الداخلية والعدل والدفاع، وتعطيل العمل بعدة مؤسسات في الدولة، فضلاً عن إعلان حظر التجول الليلي في جميع أنحاء البلاد لمدة شهر.

وجاءت هذه القرارات الاستثنائية استناداً إلى الفصل 80 من الدستور التونسي، ونتيجة لحالة الغضب في الشارع التونسي بسبب تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، فضلاً عن انهيار المنظومة الصحية وعجزها عن الحد من تفشي وباء كورونا وتأخر حملات التطعيم ضد الفيروس، وفشل الطبقة السياسية في حل هذه الأزمات، خاصة مع تأزم العلاقة بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الحكومة، البرلمان).

وبالتالي حظيت تلك القرارات بتأييد واسع لدى التونسيين، الذين حمّلوا حركة النهضة الإخوانية مسؤولية ما آلت إليه البلاد من أوضاع متدهورة في العديد من القطاعات، وفي الوقت نفسه فإنهم يعولون على وجود خارطة طريق واضحة تنقذ تونس من الأزمة الراهنة.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي، جاءت مواقف غالبية الدول محايدة اتجاه قرارات الرئيس سعيد، وركزت في مجملها على ضرورة الحوار بين الأطراف السياسية في تونس، والعودة للعمل بالدستور وتشكيل حكومة كفاءات جديدة، مع أهمية الالتزام بضبط النفس وتجنب الانزلاق إلى العنف، خاصة أنه كانت هناك مخاوف من احتمالية لجوء أنصار النهضة إلى الشارع والصدام مع المعارضين لهم.

وعلى الرغم من اقتراب انتهاء مدة الـ 30 يوماً التي حددها الرئيس سعيد في 25 يوليو الماضي، فإنه لم يتم حتى الآن اتخاذ أي قرارات تتعلق بتكليف رئيس وزراء جديد بتشكيل الحكومة، فضلاً عن غموض مصير البرلمان، لاسيما في ظل الاتهامات الموجهة لعشرات النواب بالتورط في قضايا الفساد، وهو ما يجعل حل البرلمان أحد السيناريوهات المطروحة في حال ثبوت فساد هؤلاء النواب.

وانطلاقاً مما سبق، يتضمن هذا الملف عدداً من التحليلات والتقديرات المنشورة على الموقع الإلكتروني لمركز «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة» في أبوظبي، عن سياقات ومسارات الأزمة التونسية ما بعد قرارات 25 يوليو الماضي، حيث يناقش الملف الأزمة من زوايا متنوعة، ومنها الأسباب التي دفعت قيس سعيد لإصدار قراراته الاستثنائية، وأبعاد هذه القرارات، وتأثيراتها على الاقتصاد التونسي، وردود الفعل عليها داخلياً وإقليمياً ودولياً، وموقف حركة النهضة والانقسامات الموجودة فيها، والمحددات الحاكمة لسلوك الإخوان في تونس والإقليم عموماً، وصولاً إلى تسليط الضوء على موقف الإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن من تطورات الأوضاع في تونس، ومحاولة النهضة تغيير موقف واشنطن عبر الضغط عليها من خلال التعاقد مع شركات علاقات عامة.

أولاً: قرارات الرئيس قيس سعيد

السيناريو المُرجح:

ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيد؟

أحمد نظيف
باحث تونسي

في الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية التونسية، اختار الرئيس قيس سعيد أن يعلن «حالة الخطر الداهم» في البلاد، كما ينظمها الدستور الذي صاغته حركة النهضة الإسلامية، حيث اتخذ، يوم 25 يوليو الجاري، عدداً من القرارات الاستثنائية، ومن بينها إقالة حكومة هشام المشيشي، وتجميد أعمال البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه، وهي التدابير التي اعتبرها الرئيس التونسي ضرورية من أجل إنقاذ البلاد. فيما تباينت مواقف القوى السياسية إزاءها، كلٌ حسب موقعه داخل السلطة أو قربه وبعده السياسي من الرئيس سعيد.

السياق والدوافع:

جاءت التدابير الاستثنائية التي أعلنها الرئيس قيس سعيد في سياق صعب وعسير تعيشه تونس منذ نحو عام، حيث تعمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق، بسبب عدم الاستقرار السياسي وتأزم العلاقة بين الرئاسات الثلاث في البلاد. وقد تجلت هذه الأزمات في تنامي موجات الهجرة غير الشرعية، والفقر، والبطالة، والركود الاقتصادي، وسط انتشار كارثي لوباء كوفيد-19 وارتفاع أعداد الوفيات بسبب الفيروس في ظل انهيار المنظومة الصحية.

وفي إطار إعلانه تفعيل «حالة الخطر الداهم» وما رافقها من إجراءات، قدم الرئيس التونسي عدداً من الأسباب دفعته للإقدام على هذه القرارات الاستثنائية، ويتمثل أبرزها في الآتي:

1- تراجع أداء حكومة المشيشي: أكد الرئيس قيس سعيد أن ضعف سلطة الدولة وعجز المرافق العمومية عن تقديم الخدمات للمواطنين يمثل أحد الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ القرارات الأخيرة. ووصف الرئيس ذلك بالقول: «هناك من يسعى لتفجير الدولة من الداخل»، فيما أشار إلى تحويل الدولة إلى غنيمة واقتسام السلطة من خلال «السطو على إرادة الشعب» وعبر تحويل آلية التعيينات في المناصب العامة على قاعدة الولاء للأحزاب واللوبيات.

2- استشراء الفساد في قطاعات حيوية: كشفت التقارير التي نشرتها محكمة المحاسبات، أعلى جهة قضائية رقابية في تونس، عن تفشي الفساد في القطاعات الرئيسية وداخل الطبقة السياسية، وحتى ضمن العملية الانتخابية. كما أشار الرئيس سعيد إلى الفساد داخل مؤسسة القضاء ووجود ملفات قضائية متروكة لعدة سنوات من دون حسم بسبب الوساطات والنفوذ الذي تتمتع بهما الطبقة الحاكمة، واصفاً الوضع بـ «أنهم لصوص يحتمون بالنصوص التي وضعوها

على مقاسهم»، في إشارة إلى القوانين التي يتم تمريرها في البرلمان.

3- تزايد الغضب الشعبي: تنامت الحركات الاحتجاجية في تونس بسبب انهيار الوضع المعيشي لأغلب قطاعات الشعب، خاصة الطبقات الفقيرة في ظل الوضع الوبائي الكارثي الذي تعيشه البلاد، بعد أن سجلت أعلى نسبة وفيات بفيروس كورونا خلال الأسابيع الماضية؛ بسبب التأخير في حملات التطعيم وضعف المرافق الصحية. ويبدو أن الاحتجاجات التي اندلعت بشكل واسع يوم 25 يوليو الجاري، وذلك قبل ساعات من إعلان الرئيس سعيد «حالة الخطر الداهم»، واستهداف مقرات الأحزاب الحاكمة، ومن بينها حركة النهضة، قد شجعته على إعلان هذه القرارات الاستثنائية.

4- استقطاب حاد داخل البرلمان: سادت الفوضى داخل المؤسسة النيابية، والتي أصبحت ساحة للعنف والشتائم بين نواب الائتلاف الثلاثي الحاكم، ونواب المعارضة. وتحول البرلمان التونسي، في ظل هذا الوضع، إلى ساحة لتصفية الحسابات وليس مكاناً للتشريع.

أبعاد القرارات الرئاسية:

استند الرئيس قيس سعيد في قراراته الاستثنائية إلى الفصل 80 من الدستور التونسي، والذي ينص على أن «لرئيس الجمهورية في حال الخطر الداهم الذي يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس ومجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن الرئيس عن التدابير في بيان إلى الشعب». كما ينص على أنه «يجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة، وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة». «وبعد مضي 30 يوماً على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو 30 من أعضائه البت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه. وتصرح المحكمة بقرارها علانية من أجل أقصاه 15 يوماً».

وبحسب بيان رسمي للرئاسة التونسية، فقد استشار الرئيس سعيد رئيس الحكومة، المشيشي، ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، بشأن تفعيل هذا الفصل، بيد أن الأخير قد أكد في تصريحات إعلامية ذلك، ثم عاد ونفى استشارته في بيان رسمي. وبناءً على هذا الفصل المثير للجدل والذي وضعته حركة النهضة في عام 2014 فقد قرر الرئيس سعيد ما يلي:

- إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي.
- تجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي لمدة 30 يوماً.
- رفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان).
- تولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة ويعيّنه رئيس الجمهورية.
- إعفاء وزراء الداخلية والعدل والدفاع.
- تعطيل العمل بعدة مؤسسات في الدولة.
- إعلان حظر التجول الليلي في جميع أنحاء البلاد لمدة شهر.

وقد يبدو من خلال هذه القرارات أن الرئيس سعيد تجاوز الفصل 80 في التطبيق، والذي يشير إلى بقاء البرلمان في حالة انعقاد، وجمع بيد واحدة السلطات الثلاث، خاصة

في ظل عدم الاتفاق على تشكيل المحكمة الدستورية حتى الآن. وبرر سعيد موقفه ذلك على أساس وجود حالة «الخطر الداهم» التي تحيق بالبلاد اقتصادياً وسياسياً وصحياً، وأن مدة هذه الإجراءات لن تتجاوز الشهر، متعهداً بـ «حماية المسار الديمقراطي والحقوق والحريات».

وفي ظل غياب مؤسسة المحكمة الدستورية، صار الرئيس سعيد وحده المخول بتأويل فصول الدستور، وهي من الثغرات التي تركتها الأغلبية الحاكمة بين 2011 و2014 بقيادة حركة النهضة ووقّعت في شراكها اليوم. فقد تعرض مسار تشكيل المحكمة الدستورية للكثير من العراقيل بسبب رغبة حركة النهضة في الاستئثار بهذه المؤسسة القضائية القائمة على حصص موزعة بين الرئاسة، والمجلس الأعلى للقضاء، والبرلمان.

ردود الفعل:

بدا واضحاً حجم التأييد الذي حظيت به قرارات الرئيس سعيد محلياً من خلال الاحتفالات الشعبية، وكذلك بيانات مساندة من عدد من أحزاب المعارضة القومية واليسارية، ودعم مشروط بضمانات دستورية من الاتحاد العام التونسي للشغل.

وفي المقابل، خاضت قيادات حركة النهضة وحليفيها في السلطة، حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة، معارضة كلامية، واصفين ما حدث بـ «الانقلاب على الشرعية» على حد ادعائهم، غير أنها لم تترجم هذه التصريحات على الأرض في مسيرات أو تجمعات، باستثناء تجمع أمام البرلمان ما لبث أن انفض سريعاً، وهو ما يكشف عن تآكل الحاضنة الاجتماعية لحركة النهضة وضعف التعبئة وخوف قطاعات واسعة من الشعب من أن يتحول الأمر إلى صدامات شبيهة بما حدث في دول أخرى بالمنطقة.

كما أبدت القوى الإسلامية في عدد من دول الإقليم (ليبيا، والمغرب، والجزائر)، فضلاً عن الحكومة التركية، أحد أبرز حلفاء النهضة، استنكارها لما حدث، واصفة إجراءات الرئيس التونسي بـ «الانقلاب».

وفي المقابل، بدت أغلب المواقف الدولية دبلوماسية وغير منحازة، ودعت أغلبها للحوار، وعلى رأسها موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهما القوتان اللتان كانت تراهن عليهما حركة النهضة لإحراج الرئيس سعيد والضغط عليه.

مسارات مُحتملة:

من الصعب معرفة ما يدور في رأس الرئيس قيس سعيد، باعتبار أن الرجل من خارج الطبقة السياسية السائدة في تونس، ولذلك فإن الصورة لاتزال غير واضحة لما سيحدث في الأيام القادمة. وفي ضوء ذلك، يمكن توقع عدد من السيناريوهات بشأن الأحداث الجارية في تونس، وهي الآتي:

1- السيناريو الأول (مُضي الرئيس سعيد قُدماً في إجراءاته): يمكن للرئيس التونسي خلال فترة الـ 30 يوماً للتدابير الاستثنائية أن يعيد ترتيب المشهد في الداخل، كما يريد، بجمعه عدداً واسعاً من الصلاحيات، من خلال فتح الملفات القضائية المهملة منذ سنوات، وإيقاف النواب المتهمين بالفساد، وتعيين رئيس وزراء جديد وحكومة جديدة، وتعيينات في المناصب السامية للدولة. وبالتالي يعيد وضع الأمور في نصابها، ثم يمكن للبرلمان أن يستأنف أعماله. وهذا المسار مرجح، ويمكن أن تعقبه تغييرات جذرية على بنية النظام السياسي في تونس.

2- السيناريو الثاني (العودة إلى الحوار الوطني): يمكن أن يتم السير نحو حوار وطني واسع يضم القوى السياسية كافة لتغيير النظام السياسي «الهجين»، والانتقال إلى نظام رئاسي أو برلماني، وتغيير النظام الانتخابي، ثم المرور نحو انتخابات تشريعية مبكرة. وهذا السيناريو كان الرئيس سعيد من داعميه خلال الشهور الماضية مقابل رفض حركة النهضة، لكن اليوم مع تبدل موازين القوى لا يمكن الجزم بحدوثه.

3- السيناريو الثالث (تبني النهضة خيار الشارع): يُتوقع وفق هذا السيناريو رفض حركة النهضة وحلفائها الإجراءات الاستثنائية للرئيس سعيد، والتوجه نحو خيار المواجهة في الشارع من خلال التظاهرات وكسر حظر التجول والتجمعات، وهو سيناريو يمكن أن يكون كارثياً على النهضة وتونس عموماً. لذلك يبدو غير مرجح، خاصة أن قيادة حركة النهضة تدرك مخاطره وتداعياته غير المحسوبة، كما أنها تخشى تكرار سيناريو جماعة الإخوان وسقوطها في مصر.

إقصاء النهضة:

هل تسهم قرارات قيس سعيد في حل الأزمة التونسية؟

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

دعت مجموعة أطلقت على نفسها «حركة 25 يوليو» إلى احتجاجات واسعة، وانطلقت بالفعل من العاصمة تونس من ميدان «باردو» القريب من البرلمان، ثم انتقلت إلى بعض المحافظات الأخرى، مثل محافظة سوسة الساحلية، وصفاقس (جنوب) والكاف (شمال غرب)، وذلك بالتزامن مع ذكرى عيد الجمهورية الرابع والستين.

وكاستجابة لهذه التظاهرات، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد، في 25 يوليو 2021، إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه، ومن ثم إقالة حكومته المكونة من 25 وزارة، على أن يتولى الرئيس سعيد السلطة التنفيذية بمساعدة أحد الأشخاص الذي سيقوم باختياره وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة، كما أعلن تجميد البرلمان الحالي ورفع الحصانة عن كل أعضائه، كما أنه سيقوم بإصدار مراسيم خاصة عوضاً عن القوانين التي سيصدرها البرلمان.

جاء الإعلان عن هذه القرارات عقب الاجتماع الطارئ الذي ترأسه رئيس الدولة قيس سعيد مع عدد من القيادات العسكرية والأمنية في اليوم نفسه الذي اندلعت فيه الاحتجاجات الشعبية في عدد من المدن والولايات التونسية صباح يوم 25 يوليو 2021 تحت مسمى «مسيرات الحسم».

وطالب المحتجون خلالها بتحسين الأوضاع الاقتصادية ومكافحة الفساد والإرهاب، وإقالة حكومة «المشيشي» وحل البرلمان الذي يترأسه راشد الغنوشي، الأمين العام لحركة النهضة، وطالبوا بإسقاط منظومة الإخوان المسلمين وفتح تحقيقات مع راشد الغنوشي بسبب تورطه في جرائم فساد مالي وإداري إلى جانب تورطه في قضايا تمويل الإرهاب وتنفيذ عمليات إرهابية.

أسباب الاحتجاجات:

يمكن تفسير اندلاع الاحتجاجات الشعبية بالرجوع إلى بعض العوامل والأسباب، ومن أهمها ما يلي:

1- احتدام أزمة الرئاسات الثلاث: دخلت تونس منذ شهر يناير الماضي في أزمة سياسية ودستورية كبيرة بعد رفض رئيس الدولة قيس سعيد التعديلات الوزارية التي أجراها المشيشي وإصرار سعيد على عدم إشراك بعض الشخصيات التي تطالها اتهامات بالفساد المالي والإداري في الحكومة.

وفي المقابل تمسك رئيس الحكومة بموقفه وأيده في ذلك حركة النهضة وحزبا قلب تونس وإئتلاف الكرامة، وتصاعدت أزمة الرئاسات الثلاث (الدولة - الحكومة - البرلمان) منذ ذلك الحين وحتى الوقت الراهن، بالإضافة إلى ما شهده البرلمان من خلافات وصراعات بين الكتل النيابية بداخله في ظل عجز رئيس البرلمان الغنوشي عن إدارة البرلمان بشكل تستقيم معه الحياة السياسية ومساعدة الحكومة على تنفيذ مهامها في إدارة شئون البلاد. كما أخفقت كافة المبادرات الوطنية التي طُرحت خلال الشهور الماضية لنزع فتيل الأزمة السياسية بالبلاد، مما زادها تعقيداً وأثرت سلباً على حالة الاستقرار السياسي، بشكل دفع المواطنين للخروج في هذه الاحتجاجات والتعبير عن رفضهم لاستمرار هذه الأزمة دون حل.

2- تردي الأداء الحكومي: يعد من ضمن الأسباب الرئيسية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد يوم 25 يوليو الجاري، ضعف أداء حكومة المشيشي وعدم قدرتها على حل المشكلات التي يعانيها المواطنون،

خاصة على المستويين الاقتصادي والصحي، وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:

أ- تفاقم الأزمة الاقتصادية: أصبحت البلاد تعاني أزمة اقتصادية متفاقمة بسبب غياب السياسات والحلول اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ومن ثم المعيشية للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في ظل تراجع إيرادات الدولة في العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة، لاسيما السياحة بعد أن تراجع النشاط السياحي في تونس بنسبة 80% في يوليو 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وجاء ذلك كأحد تداعيات أزمة كورونا التي تسببت في مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة الفئات الفقيرة، والأكثر فقراً داخل المجتمع، ومع انشغال رئيس الحكومة بصراعاته السياسية مع رئيس الدولة وانشغال البرلمان بخلافاته بين كتله النيابية، تأثر الآداء الحكومي سلباً على المستوى الاقتصادي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك تخفيض المؤسسات الاقتصادية الدولية للتصنيف الائتماني للبلاد، والتحذير من إمكانية إعلان الدولة التونسية إفلاسها بسبب عدم القدرة على سداد الديون وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، الذي رفض منح البلاد قرضاً بقيمة 4 مليارات دولار خلال الفترة الأخيرة بسبب عدم التزام الحكومة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، مما ساهم في تعقيد الأزمة الاقتصادية بالبلاد.

ب- تدهور أزمة كورونا: ظهر العجز الحكومي كذلك في أزمة كورونا التي شهدت تدهوراً بالغ الخطورة خلال الفترة القصيرة الماضية، حيث ارتفع عدد المصابين إلى حوالي 569 ألف مصاب مع تزايد أعداد المصابين المسجلين بشكل يومي.

ولم تفلح السياسات والإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها وزارة الصحة في حكومة المشيشي في الحد من انتشار الوباء. ودفعت القرارات غير المدروسة من قبل وزير الصحة فوزي المهدي بفتح المجال أمام المواطنين ممن تجاوزوا 18 عاماً لتلقي لقاح كورونا في ازدحام مراكز التلقيح، في ظل عدم توافر اللقاحات بشكل يغطي هذه الأعداد، فقد حصل 8% فقط من السكان البالغ تعدادهم حوالي 12 مليون نسمة، على اللقاح. ويضاف إلى ما سبق تدهور القطاع الطبي وتراجع مستوى الخدمات الطبية ونقص الأكسجين في المستشفيات، الأمر الذي ساهم في توجيه مزيد من الانتقادات لحكومة المشيشي، ودفع المواطنين للخروج في هذه التظاهرات مطالبين بإسقاطها.

ج- تمدد نفوذ حركة النهضة: جاءت الاحتجاجات لتعبر عن رفض المواطنين للمخططات التي تسعى قيادات حركة النهضة، الذراع السياسية للإخوان المسلمين، تنفيذها داخل البلاد، والمتمثلة في فرض الهيمنة الإخوانية على مؤسسات الدولة كافة. واتضح ذلك في الدعوات التي أطلقتها حركة النهضة مؤخراً لتغيير حكومة التكنوقراط برئاسة المشيشي وتشكيل حكومة سياسية جديدة تضمن تمثيلاً مناسباً لقيادات حركة النهضة والأحزاب المتحالفة معها داخل البرلمان (قلب تونس – ائتلاف الكرامة).

وفي الوقت نفسه، رفضت الحركة تخفيف حدة خلافاتها وصراعاتها مع رئيس الدولة، بشكل أدى إلى تعقد الأزمة السياسية في البلاد، وقد عبرت عمليات اقتحام مقرات حركة النهضة وإحراق بعضها عن مدى الغضب الشعبي الكامن تجاه حركة النهضة في ظل تحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد طوال السنوات التي شاركت فيها الحركة في الحكومات المتعاقبة.

سيناريوهات محتملة:

ترجح المعطيات الراهنة بعض السيناريوهات الخاصة بمستقبل الأوضاع السياسية في البلاد خلال الفترة القادمة، ومن ذلك ما يلي :

1- نجاح قيس سعيد في تحقيق الاستقرار: يرجح هذا السيناريو نجاح قيس سعيد في إعادة هيكلة النظام السياسي من دون معارضة من حركة النهضة، والتي قد تتجه للتكيف مع إجراءات سعيد تجنباً لملاقاة مصير الإخوان المسلمين المصرية نفسه. وفي هذا الاطار فقد يتم اللجوء إلى أحد الحلول الآتية، أولها اختيار شخصية سياسية غير حزبية وتكليفها بتشكيل حكومة جديدة لإدارة شؤون البلاد التي تعاني أزمات اقتصادية وصحية خانقة، وثانيها الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة تفرز قوى سياسية جديدة، وقد يسبق ذلك صياغة دستور جديد للبلاد يتضمن تغيير النظام السياسي، وفقاً لرؤية رئيس الدولة قيس سعيد، والتي يؤيده فيها العديد من الأحزاب السياسية، لاسيما الليبرالية والعلمانية، إلا أنه من المستبعد أن توافق عليه حركة النهضة، وسيمثل ذلك التحدي الرئيسي أمام تحقق هذا السيناريو.

2- انزلاق البلاد في حالة الفوضى: يستند هذا السيناريو إلى احتمال اتجاه قيادات حركة النهضة بالرد على اقتحام بعض مقراتهم وإحراقها في محافظات توزر وسيدي بوزيد والقيروان، وسوسة، حيث هددت بعض قيادات الحركة رئيس الدولة قيس سعيد واتهامه بالتخطيط لهذه التظاهرات بالتعاون مع أنصاره. كما اتهم راشد الغنوشي رئيس الدولة بالإنقلاب على الثورة والدستور، وأن أنصار النهضة سيدافعون عن الثورة من خلال النزول إلى الشوارع رفضاً لقرارات الرئيس سعيد، خاصة أن تغيير النظام السياسي لنظام رئاسي، كما يسعى السعيد لن يكفل لهم تصدر المشهد السياسي. ومن ثم فسوف يحاولون إعادة ترتيب صفوفهم ومحاولة الانخراط في الحياة السياسية بشتى الطرق. وقد يلجؤون إلى الاغتيالات السياسية لإثبات قدرتهم على البقاء والتأثير، الأمر الذي تتزايد معه احتمالات عدم الاستقرار خلال الفترة القادمة ولاسيما على المدى القصير.

وفي الختام، ووفقاً للمعطيات الراهنة، فإن ملامح المشهد السياسي الحالي توحي بتمكن الرئيس التونسي قيس سعيد في المضي قدماً في تحقيق الإصلاحات السياسية اللازمة للخروج من حالة الجمود السياسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والتي عانتها البلاد في الفترة الأخيرة.

ثانياً: مواقف حركة النهضة

تصحيح المسار:

هل تؤدي انشقاقات النهضة إلى انهيارها في تونس؟

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

أصدر 130 عضواً من أعضاء حركة النهضة من بينهم 5 نواب وأعضاء من المكتب التنفيذي للحركة وأعضاء من مجلس الشورى وأعضاء مكاتب مركزية وجهوية ومحلية وأعضاء مجالس بلدية، في 31 يوليو 2021، بياناً تحت عنوان «تصحيح المسار» طالبوا فيه رئيس الحركة راشد الغنوشي بتغليب مصلحة البلاد واتخاذ ما يجب من إجراءات لتأمين عودة البرلمان إلى عمله الطبيعي، هذا إلى جانب إعلان أحد قيادات الحركة محمد النوري استقالته من مكتب شورى الحركة.

كما دعا الموقعون على هذا البيان، قيادة الحركة إلى تحمل المسؤولية كاملة عن التقصير في تحقيق مطالب الشعب التونسي، وتفهم حالة الاحتقان والغليان، معتبرين أن سياسات الحركة لم تكن ناجحة في الاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين الذين يعانون أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة وتداعيات أزمة جائحة كورونا.

تطورات سياسية مهمة:

يأتي تصاعد الانشقاقات داخل حركة النهضة كأحد التداعيات المباشرة للقرارات الاستثنائية التي أصدرها الرئيس سعيد في 25 يوليو الماضي، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1- استمرار الرئيس في الإصلاحات: واصل الرئيس سعيد إصدار القرارات الاستثنائية، ومنها إعفاء وزيري المالية علي الكعلي، وتكنولوجيا الاتصال محمد الفاضل من مهامهما، لينضما إلى وزراء العدل والداخلية والدفاع الذين تمت إقالتهم سابقاً.

وتوضح هذه الإجراءات أن الرئيس التونسي لن يتراجع عن قراراته، خاصة أن هذه القرارات تحظى بالدعم الشعبي، بل ولاقت كذلك تفهماً دولياً، خاصة من جانب الولايات المتحدة وفرنسا.

2- زيادة الدعم الشعبي: اتسع نطاق التأييد الحزبي داخل البلاد لقرارات رئيس الدولة، وكان آخرها إعلان التيار الشعبي تأييده لهذه القرارات، حيث اعتبر الحزب أن قرارات الرئيس لم تكن خروجاً عن الشرعية، بل هي إنقاذ للبلاد من النخبة السياسية الفاسدة، كما طالب الحزب الرئيس بعدم الاستجابة لدعوات الحوار تجنباً لإعادة هيكلة منظومة الفساد والإرهاب في البلاد مرة أخرى.

عوامل داخلية:

يمكن إرجاع إصدار أعضاء الحركة الـ 130 هذا البيان، في هذا التوقيت، إلى العوامل التالية:

1- تأثير الانقسامات السابقة: تعاني النهضة منذ أكثر من عام أزمات داخلية وضحت في مطالبة بعض أجنحة النهضة راشد الغنوشي بالاستقالة. ونتيجة لهذه الخلافات، قدم عدد من قيادات وأعضاء الحركة استقالتهم في السابق.

وكان أبرزها استقالة الأمين العام السابق للحركة زياد العذاري في نوفمبر 2019، وعدد آخر من القيادات التي كان لها ثقل داخل الحركة مثل عبدالحميد الجلاصي ومحمد بن سالم وعبداللطيف المكي؛ بسبب اتهامهم مجلس شورى النهضة بعدم القدرة على مواجهة التحديات السياسية والعجز عن التعاطي مع المتغيرات السياسية التي تشهدها البلاد.

2- دعوة الغنوشي للعنف: مثلت دعوة الغنوشي بالنزول إلى الشارع والتهديد باستخدام العنف، عاملاً رئيسياً في إصدار

البيان السابق، حيث رأى الأعضاء الـ 130 أن دعوات الغنوشي، وكذلك تورط عدد من قيادات الحركة في التحريض على العنف، تمثل دعوة صريحة لإعادة الإرهاب بشكل يهدد الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.

وترافق حديث النهضة عن العنف مع تداول أخبار عن وجود تنسيق بين تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا وتنظيم داعش الإرهابي لمساعدة 90 عنصراً من داعش على التسلل عبر الحدود الليبية إلى الداخل التونسي لدعم الإخوان المسلمين في تونس ضد قرارات رئيس الدولة الاستثنائية.

3- مسؤولية قيادة النهضة عن الأزمة الحالية: اعترف بعض قادة الحركة بمسؤولية ما اتخذته الحركة من سياسات وإجراءات طوال السنوات الماضية، وعن تسببها في فشل الحكومات المتعاقبة في التعاطي مع الأزمات الداخلية التي تشهدها البلاد على المستويات كافة. ويبدو أن هذا العامل دفع أعضاء من الحركة إلى إعلان البيان السابق، خاصة مع إدراكهم رفض راشد الغنوشي تغيير سياساته.

4- السخط من دكتاتورية القرارات: أرجع القيادي المستقيل من مكتب شورى حركة النهضة، محمد النوري، استقالته إلى تصرفات رئيس المكتب، عبدالكريم الهاروني، والتي تتسم بالهيمنة على عملية صنع واتخاذ القرار وتجاهل وجهات نظر باقي الأعضاء، هذا إلى جانب اتهام الهاروني بإصراره على تحويل مكتب المجلس إلى لجنة وظيفية تابعة للقيادة التنفيذية ومنصاعة لأوامرها، وهو ما ترتب عليه تزايد اعتراضات الأعضاء على بعض القرارات التي اتخذتها الحركة خلال الفترة الماضية.

5- التورط في قضايا الإرهاب والتجسس: شهدت الفترة الأخيرة توجيه اتهامات للجهاز السري لحركة النهضة بالتورط في التجسس على شخصيات سياسية وصحفيين وأجانب في تونس، وفي عدد آخر من الدول من بينها الجزائر.

هذا إلى جانب الاتهامات الموجهة للحركة بالتورط في اغتيال الصحفيين والنشطاء السياسيين داخل البلاد، مثل السياسيين التونسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وتورطها كذلك في جرائم إرهابية، وغيرها من العمليات، التي كانت تهدف من خلالها لزعزعة الاستقرار السياسي والأمني في البلاد طوال السنوات الماضية، وذلك بهدف ضمان بقائها في المشهد السياسي والوصول للحكم.

دلالات سياسية:

تحمل استقالة بعض أعضاء حركة النهضة وانشقاق البعض الآخر عنها، في طياتها عدداً من الدلالات السياسية المهمة، ومن أبرزها ما يلي:

1- انقسامات جيلية: تكشف هذه الاستقالات عن تصاعد حدة الخلافات داخل الحركة بين القيادات الكبيرة وجيل الشباب الحالي، الذي يمتلك رؤية مغايرة لتلك التي يمتلكها الغنوشي.

2- شلل مؤسسي: أصدر الغنوشي قراراً بتأجيل اجتماع كان مقرراً لمجلس شورى الحركة لمناقشة قرارات الرئيس سعيد، وذلك بعد استقالة النوري، وإصدار عدد آخر من الأعضاء البيان المشار إليه، الأمر الذي يؤكد على وجود حالة من الاستقطاب والخلاف داخل النهضة بين تيار محسوب على الغنوشي، وتيار آخر يضم باقي قيادات وأعضاء الحركة.

3- إقالة الغنوشي: ربما تسفر تزايد حدة الخلافات والانقسامات الحالية داخل حركة النهضة عن تزايد عدد المعارضين لفكر وسياسات الغنوشي، والتي قد تضغط عليه لدفعه للاستقالة من رئاسة الحركة، وإفساح المجال أمام جيل جديد من القادة لتولي رئاسة الحركة.

ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن الفترة السابقة على إصدار قيس سعيد الإجراءات والقرارات الاستثنائية شهدت النهضة تزايداً في أصوات المطالبين لرئيسها الغنوشي بالخروج من المشهد السياسي المتأزم، وذلك بسبب تزايد الانتقادات الموجهة له، وتسببه في تراجع شعبيتها بشكل كبير.

4- خسارة الحلفاء: يعني تصاعد الخلافات داخل حركة النهضة إلى تزايد احتمالات خسارتها لحلفائها من الأحزاب السياسية التي تحالفت معها داخل البرلمان، خاصة حزب قلب تونس برئاسة نبيل القروي الذي كان مؤيداً للحكومة المقالة برئاسة هشام المشيشي. ففي أعقاب قرارات الرئيس التونسي الأخيرة، اختفى دعم حزب قلب تونس لحركة النهضة، خاصة في ظل الحديث عن سفر رئيسه القروي لفرنسا، واستقالة قائدة الكتلة البرلمانية للحزب، وإعلان نائبة الحزب في البرلمان شيراز الشابي بأن حزبها كان ضمن حزام سياسي، وليس ائتلافاً حاكماً وسيقوم الحزب بتقييمات ومراجعات داخل الحزب خلال الفترة القادمة، كما وصفت موقف النهضة الرافض لقرارات الرئيس سعيد بالمتسرع، وهو مؤشر على احتمال تراجع قلب تونس عن دعم النهضة. وفي المقابل، فإنه يتوقع استمرار تحالف النهضة مع حزب «ائتلاف الكرامة» الإسلامي المتطرف، الذي توافق مع النهضة في رفض قرارات سعيد، ودعا الشعب التونسي للدفاع عما اسماه «ثورته وحريته».

5- تراجع شعبية الحركة: تزامن الحديث عن الانشقاقات وتصاعد الخلافات داخل الحركة مع تراجع شعبيتها داخل المجتمع التونسي. فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجري في 29 يونيو في تونس تأييد 87% من الشعب قرارات الرئيس. كما أن دعوات الغنوشي أمام البرلمان للتظاهر لم تلق تجاوباً شعبياً، على عكس التظاهرات التي خرجت دعماً للرئيس التونسي.

ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم قدرة الحركة طوال السنوات العشر الماضية على وضع سياسات وحلول فاعلة لما تعانيه البلاد من أزمات، خاصة على المستوى الاقتصادي. وزاد الأمر تعقيداً دخول الحركة في صراع سياسي مع أكثر من جبهة، خاصة مع رئيس الدولة على الصلاحيات والاختصاصات، وتدخلها في عمل الحكومات المتعاقبة، إلى جانب عجز الغنوشي عن إدارة وتسيير أعمال البرلمان.

وفي الختام، تكشف التطورات السابقة عن عدد من المعطيات، أبرزها تراجع شرعية النهضة، وإمكانية تعرضها لانشقاقات مستقبلية، وهو ما سوف يؤثر سلباً على شعبيتها في أي استحقاقات انتخابية قادمة، كما سيضعف من مصداقية الحركة لدى القوى الدولية، ومن ثم استمرار دعم قرارات الرئيس سعيد.

حسابات جديدة :

دلالات دعوة «النهضة» لإجراء حوار مع الرئيس التونسي

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

دعا مجلس شورى حركة النهضة في 4 أغسطس 2021 لتصحيح أخطاء الماضي واتخاذ إجراءات الرئيس التونسي قيس سعيد فرصة للإصلاح على أن تكون مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، بهدف حل الأزمة السياسية الراهنة في البلاد، خلال اجتماع مجلس شورى الحركة بمشاركة 150 عضواً من قيادات الحركة برئاسة راشد الغنوشي.

ويتوقع أن يكون الاجتماع قد شهد مناقشة الانقسامات الداخلية التي تعانيها النهضة مؤخراً، وكذلك نتائج تحركات ومشاورات قيادات الحركة، التي أجروها مع عدد من الشخصيات والأحزاب السياسية داخل البلاد وخارجها بغرض الضغط على الرئيس سعيد للتراجع عن إجراءاته وقراراته، التي أعلنها في 25 يوليو الماضي.

تجدد الانقسامات الداخلية:

جاء اجتماع النهضة الأخير بالتزامن مع عودة الانقسامات داخل الحركة للظهور من جديد، ويمكن إجمال أبرز التحديات الداخلية في التالي:

1- المطالبة بالإطاحة بالغنوشي: دعا العديد من أعضاء النهضة، خاصة من الشباب والمعارضين للغنوشي، القيادات الحالية التي تتزعم الحركة، بالانسحاب من المشهد السياسي الراهن، وتشكيل خلية أزمة تتولى قيادة الحركة في هذه المرحلة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتصحيح السياسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالتحالف مع حزب قلب تونس المتورط رئيسه في قضايا فساد.

2- الاعتراف بأخطاء الماضي: طالب فريق آخر من قيادات النهضة بإصدار بيان يعترفون فيه بمسؤوليتهم عن الأخطاء الكارثية التي ارتكبتها الحركة خلال السنوات العشر الماضية أثناء مشاركاتهم في الحكومات المتعاقبة، والتي أدت إلى ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة من تدهور بالغ السوء، وذلك في إطار ما يعرف بنقد ذاتي لسياسات الحركة خلال المرحلة الماضية، وتجديد برامجها وأطر عملها قبيل انعقاد مؤتمرها السنوي الحادي عشر المقرر في نهاية 2021.

تغير سياسات الإخوان:

يحمل إعلان النهضة قبولها ضمنياً قرارات الرئيس سعيد عدداً من الدلالات التي يمكن توضيحها في التالي:

1- إدراك النهضة فشل سياساتها السابقة: تندرج الدعوة لإجراء حوار سياسي مع الرئيس سعيد في إطار محاولة النهضة الخروج من أزمتها الحالية التي تصاعدت بشكل كبير عقب استجابة الرئيس سعيد لاحتجاجات الشعب التونسي، وإقالة حكومة المشيشي وتجميد البرلمان.

فقد سعت النهضة أولاً للاحتجاج على هذه القرارات، عبر محاولتها، من دون نجاح، الحشد لتظاهرات مضادة، بالإضافة إلى تهديدها بالعنف. كما سعت للضغط على واشنطن، وتهديد الدول الأوروبية بورقة اللاجئين، وذلك لكي يعتبروا قرارات الرئيس التونسي انقلاباً يتطلب تدخل

المجتمع الدولي ضده. ومع إخفاق كل هذه المحاولات عن إحداث تأثير يذكر، اضطرت النهضة للتراجع، وتبني خطاب مختلف للبقاء طرفاً في المشهد السياسي.

2- السعي لتجاوز الانقسامات الداخلية: يمكن تفسير اتجاه النهضة للتماشي مع إجراءات سعيد بأنها محاولة لاستيعاب الانشقاقات الداخلية، والتي كانت تعانيها الحركة حتى قبل إعلان الرئيس سعيد قراراته الأخيرة، إذ انشق عن النهضة عدد من النواب اعتراضاً على دعم الغنوشي للمشيشي في صراعه ضد الرئيس سعيد، بالإضافة إلى التحالف مع حزب قلب تونس، المتهم رئيسه بالفساد. وكان آخر هذه الانشقاقات استقالة الأمين العام للنهضة زياد العذاري من كتلتها البرلمانية، ومن جميع هياكل الحزب.

ولذا فإن تجاوب الغنوشي مع قرارات السعيد قد ينظر إليها على أنها محاولة لاستيعاب الانقسامات الداخلية، واستقطاب الأصوات التي تدعو لإجراء نقد ذاتي. ويواجه الغنوشي، في هذا الإطار، تحدٍ غير هيّن، وهي أن هذه الأصوات لا تطالب فقط بتغيير سياسات الحركة، ولكن بتغييره هو شخصياً، وهو ما عكسته ردود أفعال بعض القيادات عقب انتهاء الاجتماع الأخير لمجلس شورى الحركة، إذ تكررت الدعوات من بعض أعضاء الحركة بتقديم الغنوشي استقالته.

3- محاولة البحث عن تحالفات جديدة: قد ترغب قيادات النهضة في بناء أرضية مشتركة مع الأحزاب السياسية التي عبرت عن رفضها استمرار الإجراءات الاستثنائية، لاسيما الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى، الذي وصف قرار رفع الحصانة عن كل أعضاء البرلمان بغير الدستوري وغير القانوني، وكذلك موقف بعض الأحزاب السياسية الأخرى كالتيار الديمقراطي، و«اتحاد نقابات العمال» التي تطالب رئيس الدولة سعيد بضرورة اختيار رئيس حكومة جديد، وإخراج البلاد من مرحلة الاجراءات الاستثنائية الحالية بسرعة. وعلى الرغم من أن النهضة تدرك أن محاولة إقامة هذه التحالفات قد يكون غير واقعي على المدى القريب، فإنه على المدين المتوسط والطويل، قد تنجح النهضة في ذلك بصورة قد تساعدها على نسج تحالفات جديدة تعيدها لتصدر المشهد السياسي، وفقاً للحسابات السياسية لقياداتها.

4- إقناع سعيد بالتراجع عن التحقيق مع النهضة: تسعى الحركة عبر التأكيد على تماهيها مع إجراءات سعيد، محاولة إقناع الأخير بعدم المضي قدماً في محاسبة الحركة على تجاوزاتها الأخيرة، خاصة مع تورط عدد من أعضاء الحركة في الحصول على تمويل خارجي وقضايا فساد.

وتشير مصادر إلى أن حركة النهضة لجأت للحصول على دعم أمريكي والتواصل مع بعض المؤسسات الإعلامية في الخارج للحصول على استشارات تساعدها في الخروج من مأزقها الحالي. ويلاحظ أن حصول النهضة على دعم مادي أجنبي، أو محاولتها الاستقواء بواشنطن سوف يؤثر على سمعتها سلباً لدى قطاعات واسعة من الشعب التونسي، بما يدعم الترجيحات القائلة بأن أسهم الحركة في أي استحقاقات انتخابية قادمة ستتراجع بشدة. ولذا، فإن محاولة التقرب من سعيد ومحاولة إقناعه بالعدول عن التحقيق معها سوف يضمن منع انهيار شعبيتها.

رفض سعيد الحوار مع النهضة:

لاقت دعوة حركة النهضة لتقبل قرارات سعيد، وإجراء حوار معه رفضاً، وهو ما يتضح من تصريحاته العلنية، وكذلك سياساته التي أكد المضي قدماً في تنفيذها، وهو ما يتضح في التالي:

1- رفض الرئيس سعيد الحوار مع النهضة: أعلن الرئيس التونسي رفضه التعاون مع النهضة في 5 أغسطس، إذ أكد أنه لا حوار مع من أطلق عليهم «خلايا سرطانية»، في إشارة إلى النهضة، كما أضاف أنه لا حوار إلا مع الصادقين، رافعاً شعاراً مقتبساً من ثورة الياسمين «خبز وماء.. ولا عودة للوراء». ورافق ذلك التشكيك في نزاهة الحركة مع تجديد اتهامه لها بالتورط في الفساد وتلقي تمويلات من الخارج.

2- مواصلة إقصاء وزراء المشيشي: أصدر الرئيس سعيد قراراً في 6 أغسطس الجاري بتعيين العميد طبيب علي مرابط خلفاً للوزير المقال محمد الطرابلسي في حكومة هشام المشيشي المقالة، وذلك لتسيير أعمال وزارة الصحة في ظل التفشي غير المسبوق لوباء كورونا في البلاد، وضبط عملية توزيع اللقاحات على المواطنين، لمواجهة تدهور الأوضاع الصحية في البلاد.

3- إعفاء بعض الولاة: أصدر الرئيس قيس سعيد أوامر رئاسية جديدة في 6 أغسطس الجاري، تقضي بإنهاء تكليف ثلاثة ولاة للجمهورية وهم والي المنستير ومدنين وزغوان، كما سبق وأنهى تكليف والي صفاقس.

4- التركيز على معالجة الأزمة الاقتصادية: قام سعيد بعدد من الزيارات المفاجئة لبعض المؤسسات الاقتصادية والتجارية. وأجرى اجتماعات في وزارة التجارة مع كبار المسؤولين عن البنك المركزي ومنظمات رجال الأعمال، بهدف ضبط الأسعار ومكافحة الفساد، وكسب مزيد من الدعم الشعبي لمشروعه الإصلاحي.

وفي الختام، فإن دعوة النهضة للحوار تعبر عن تغير ملحوظ في خطابها السياسي، وتبنيها ما يعرف بسياسة الهروب إلى الأمام في محاولة للقفز على الأزمة الحالية وأسبابها، والبحث في إمكانية التفاوض لكسب موقع أفضل وتحقيق أكبر مكاسب سياسية على المستوى الحزبي بشكل يضمن بقاء الحركة في المشهد السياسي للبلاد خلال الفترة القادمة، وترجح المؤشرات الراهنة أن تمسك الغنوشي بمنصبه وعدم الاستجابة لمطالب استقالته سوف تسهم في مزيد من الانشقاقات داخل الحركة.

من التودد إلى العنف:
المحددات الـ 11 الحاكمة لسلوك الإخوان في أزمات الإقليم

د. عمار علي حسن
كاتب متخصص في علم الاجتماع السياسي

من الطبيعي، أو الواقعي، أن يؤدي النزوع السياسي الظاهر لدى الجماعات والتنظيمات الدينية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، إلى طرح مسألة «التكيف» أو «التطبع»، ولو نسبياً أو مرحلياً، على جدول أعمالها، متفاوتة في هذا بين التي تنشغل بعرض نفسها، خطاباً وكياناً، على المجتمع لتنال رضاه، لاسيما في مواسم الانتخابات، بمختلف مستوياتها، وهذه التي تخاصم الناس وتعاديهم وتسعى إلى إخضاعهم لها وتغيير أفكارهم ومسارهم عنوة، رافضة التقدم على خريطة المجتمع عبر تسويات وتدابير سلمية، تمثل الانتخابات الخطوة الأهم فيها، بل تنظر إلى الديمقراطية في عمومها، على أنها «عملية كفرية»، لا يجب عليها خوضها، ولا حتى التفكير فيها.

مشروع سياسي:

بدا واضحاً منذ البيان التأسيسي لجماعة الإخوان أنها صاحبة مشروع سياسي، يطلب السلطة، حتى ولو سوَّق لها مؤسسها حسن البنا في البداية على أنها تمثل مسلكاً دينياً أو دعوياً. فالبنا نفسه لم يلبث، بعد 5 سنوات من انطلاق جماعته في عام 1928، أن خاض غمار السياسة، وطلب من أتباعه الذين بايعوه أن يخوضوه معه، فخرج بعضهم، أما من بقي فقد فهم أنه ينتمي إلى مشروع سياسي يتوسل بالدين، أو يتخذ من الإسلام أيديولوجية له.

وكان من الواقعي بالنسبة للإخوان وهم يطرحون أنفسهم على الناس، أن يفكروا في السياق الذي يحيط بهم، والمشبع بأفكار مغايرة وأحزاب وجماعات وتجمعات منافسة، وهو سياق قادر على مناكفتهم ومنازعتهم، بل والصدام معهم، أحياناً، وله من ركائز القوة المادية والمعنوية ما يجب على الإخوان أن يقدروه حق قدره، ويدرسوا إمكانياته، وكيفية التعامل معه، وتقويضه، شيئاً فشيئاً.

والمشروع السياسي لجماعة الإخوان جعلها معنية باستمالة الناس، بالتودد وهي في مرحلة «الصبر» ثم المواجهة السافرة إن بلغت مرحلة «التمكن»، لكن ظروف هؤلاء الناس والقواعد التي تحكم علاقاتهم بالسلطة السياسية القائمة، وحجم المنتمين منهم للجماعة والمنتسبين لها والمتعاطفين معها يختلف من مكان إلى آخر. كما تختلف النظم الحاكمة التي على الإخوان التعامل معها، وكذلك مستوى تجذر التصور الإسلامي في أذهان القاعدة الاجتماعية العريضة، أو في المجال العام.

ومثل هذا الوضع جعل «المركز» في الجماعة، متمثلاً في مرشدها ومكتب إرشادها ومجلس شورتها في مصر، يتفهم ما يمر به «المحيط»، بعد أن باتت للجماعة فروع في أكثر من

80 دولة حول العالم، سواء تحمل اسم جماعة الإخوان نفسه، أو تحت مسميات حزبية أو جمعيات دينية أو مراكز فكرية، وذلك في إطار «التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين»، الذي بدأ تشكيله في عام 1958. ومن أجل هذا، تركت «الجماعة الأم» لفروعها هامشاً، يتسع ويضيق، تتحرك فيه بشكل ذاتي، معتمدة على قواها المحلية، وقراءتها للسياق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يحيط بها، والتعامل معه بما يحقق مصلحتها، التي تصب بخاتمة المطاف في المجرى العام للجماعة برمتها. ولم يعن هذا أن الفرع يكون منبت الصلة بالأصل طوال الوقت، إنما يكون للأول اليد الطولى في اتخاذ القرار، حتى لو جس نبض المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، أو وضعهم في الصورة.

سلوك الإخوان:

بناءً على ما سبق، نجد اختلافاً في مواقف الإخوان من دولة إلى أخرى، سواء في التعامل مع السلطة السياسية، ومع النظام السياسي، أو المجتمع بشكل عام، بحيث تبقى الجماعة في كل مكان قادرة على توظيف الفرص المتاحة أمامها، والتي تفرض عليها سلوكاً متعدداً في إطار سعيها إلى «التكيف المرحلي» و«تعزيز القوة». ويتوزع هذا السلوك على حالات أو عناصر هي ما يلي:

1- إبداء مرونة حيال الاحتواء: فالجماعة ليس لديها مانع في مرحلة الاستضعاف أن تقبل إشارات السلطة السياسية أو خطواتها الراغبة في احتواء الإخوان، وتعتبر هذا فرصة للحصول على سنوات من الرضا والأمان، الذي يمكنها من التقدم، ولو قليلاً، نحو أهدافها الكبرى.

2- التفاهم مع السلطة في محطات ومواقف سياسية مهمة: فحين تشتد أزمة ما ويكون الناس على أبواب الغضب أو ينفجرون غضباً بالفعل، تتفاهم السلطة السياسية مع الإخوان، كي يبتعدوا أو يساهموا في التهدئة. وقد حدث هذا في الحالة المصرية كثيراً، حتى في الأيام الأولى لثورة 25 يناير 2011، وتجدد مراراً على مستوى أدنى في الانتخابات البرلمانية، حيث كان مرشحو الجماعة ينسقون مع مرشحي الحزب الحاكم في توزيع الدوائر. ورأينا صيغة التهدئة أيضاً في الحراك الجزائري الأخير، حيث طُلب من الإخوان عدم التصعيد، والمساهمة في إجراءات امتصاص غضب الشارع.

3- قابلية التوظيف سياسياً: هنا تتعدى حدود العلاقة مع السلطة السياسية مرحلة الاحتواء أو التفاهم والتهدئة إلى استخدام إمكانيات الإخوان في تحقيق توازنات سياسية معينة، مثلما رأينا استخدام الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، لهم في ضرب اليسار، واستعمال مبارك لهم كتحذير للغرب، باعتبار الإخوان وحلفائهم من الجماعات السياسية الإسلامية هي الجاهزة لملء أي فراغ ينجم عن رحيله أو تصدع نظام حكمه، مما قد يهدد مصالح الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط.

4- الرضا بالهامش المتاح: فالإخوان يُظهرون قدراً كبيراً من التواضع السياسي، حتى لا يثيرون حفيظة السلطة الحاكمة، ويبدون رضاهم عن الحيز الضيق المتاح لهم للتحرك، ويوهمون خصومهم بأنهم لا يغادرونه، وأنهم مخلصون لشعارهم «مشاركة لا مغالبة» أو «نريد أن نُحكم بالإسلام، لا أن نَحكم بالإسلام»، وهي شعارات ثبت زيفها، حين وجد الإخوان الطريق إلى السلطة مفتوحاً في مصر عقب ثورة 25 يناير، فغالبوا وتغلبوا، واستأثروا بكل شيء، حتى تم إسقاطهم في 30 يونيو 2013.

5- التعاون المرحلي مع القوى السياسية المعارضة: هذا تكتيك مهم تتبعه جماعة الإخوان، وترفع فيه شعارها الراسخ «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»، وأحياناً يتخذ الإخوان من المعارضين رداءً يلتفون فيه، أو جداراً يختبئون خلفه، ليحصدوا أي منافع تتساقط منه وهو ينافس السلطة السياسية أو يتحداها. وهذه التجربة حضرت بقوة في الحالات المصرية والمغربية والأردنية، وفي تونس عقب رحيل ابن علي مباشرة.

6- استغلال المتوافر من الحريات العامة: على الرغم من أن جوهر المشروع السياسي الإخواني مفعم بتحفظات على حرية التفكير والتعبير والتدبير لكل طرف غير الجماعة، بما في ذلك الجماعات السياسية الإسلامية الأخرى، فإن الإخوان استفادوا، من دون شك، من أي حيز انتزع فيه المجتمع بعض حرياته المطلوبة، أو تركتها له السلطة. وجاءت هذه الاستفادة في نشر «الخطاب الإخواني» عبر مطبوعات من صحف ومجلات وكتب أو من خلال المنابر ودروس المساجد.

7- استغلال ما يفرضه الدستور وتقره القوانين من حقوق للمواطنين: إذ إن أعضاء جماعة الإخوان في أي بلد هم مواطنون، تستظل حقوقهم، كغيرهم، بمظلة دستورية وقانونية، والتي مهما بلغ حد انتهاكها، أو اختراقها والخروج عليها، فما يتبقى منها فاعل يفيد المواطنين. وقبل أن تُسن قوانين تواجه الإرهاب في بعض الدول، كان الإخوان يستفيدون من هذه المظلة، واستمر من لم يرتكب عنفاً من الجماعة مستظلاً بها، حتى بعد سن قانون الإرهاب. وفي العديد من الحالات العربية والإسلامية، تستفيد الجماعة، عبر جيش من المحامين الموالين لها، من الدساتير والقوانين في الدفاع عن وجودها، وحماية مكتسبات أفرادها.

8- الاستفادة من الضغوط الخارجية التي تطالب بالإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية: فهذه الضغوط يمارسها الغرب على أغلب الدول العربية، وبالتالي تتنازل بعض نظم الحكم عن شموليتها بعض الشيء، ويكون في هذا التنازل ما يفيد الإخوان، شأنهم شأن مختلف الأحزاب والحركات الدينية والمدنية. وينخرط الإخوان وسط هذه الحالة في الدعاوى التي تطلب الإصلاح والتحرر، ليس إيماناً جازماً بالحرية، وكل ما تعنيه في المجال الاجتماعي والديني والثقافي، إنما حرية سياسية مرحلية، تبدو مجرد إجراء يساعد الجماعة على تحسين شروط وجودها، ويقربها بعض الشيء من أهدافها.

9- استغلال الأزمات السياسية الداخلية: فعيون الإخوان تكون يقظة حيال أي أزمة تلوح في الأفق، تضغط على أعصاب السلطة السياسية، وهنا تستغل الجماعة قدرتها على الحشد، وتوظف ما راكمته من رأسمال سياسي، في التفاوض مع السلطة السياسية القائمة، بغية جني أي مكاسب. وقد رأينا هذا أكثر من مرة في الحالة المصرية، وبلغ ذروته في أيام اندلاع ثورة يناير 2011، ورأيناه أيام الحراك الجزائري، وفي الثورة التونسية، بل رأيناه عقب احتلال الأمريكان للعراق، وبدء ظهور حركة مقاومة مسلحة ضدهم.

10- توظيف القدرات الاقتصادية في توسيع دوائر المتعاطفين مع الجماعة من أجل منافعهم: فقد لعبت هذه القدرات دوراً متناقضاً في حياة الإخوان، فهم بقدر ما وظفوها في التجنيد والحشد، سواء للانتخابات أو التظاهرات، فإنهم أنصتوا إلى من يدعونهم إلى مراعاة ثروتهم التي تضخمت، فيبدون مرونة أكبر، ويقدمون تنازلات، ويتساوقون مع القاعدة التي تقول: «رأس المال جبان»، وتدريجياً غلب منطق الشركة على جزء كبير من تصورات الجماعة ومسلكها.

11- الاستفادة من تشبع المجال العام بخطاب ديني، رسمي وغير رسمي، مسيس: هذا الخطاب الديني ينزع إلى التسييس في أغلب الأحيان، سواء حين يعود إلى الماضي، متحدثاً عن «دولة» و«خلافة» أو يقفز إلى المستقبل متحدثاً عن عودتهما.

تجارب مختلفة:

تلك العناصر الـ11 هي التي تحكم طريقة تعامل جماعة الإخوان المسلمين مع الأزمات التي تعرضت لها، سواء كان هذا في السنوات الأخيرة أو قبلها بكثير، وهي التي تحدد ما إذا كانت الجماعة قابلة للاحتواء والاستيعاب أو حتى الاندماج المؤقت في العملية السياسية الجارية والرضا بالتسويات السلمية للخلاف، أو أن تتمرد وتنزلق إلى العنف، وهذا ما كشفت عنه العديد من التجارب العربية المختلفة.

ووفق هذه العناصر، تدرج الإخوان بين «المسايرة» و«المغايرة»، فمن توافق مع الملكية وطمأنتها إلى حد كبير في المغرب، إلى تبني خطاب تحريضي وانزلاق إلى العنف الرمزي واللفظي والمادي في مصر. وبين هاتين الحالتين اللتين تمثلان طرفاً الخيط أو الخط، قبل الإخوان في الجزائر بالاستيعاب تحت مظلة الدولة، مستفيدين في هذا من خبرتهم المريرة مع «العشرية الدموية» التي استمرت طوال العقد الأخير من القرن العشرين. كما رضي الإخوان في الأردن بالمساحة التي حددتها الدولة لهم، وإن سعوا إلى توسيعها وتعميقها، فيكون هذا وفق حسابات دقيقة من دون مغامرة أو مقامرة.

أما تجربة حركة النهضة الإخوانية في تونس، فقد شملت كل هذا، فمن ضعف واستكانة، إلى حضور وانتعاش فور رحيل ابن علي، ثم حديث عن مشاركة وتوافق مع سلطة مؤقتة، إلى إقدام وصعود وتمكن واستئثار، ثم مواجهة تحديات كبرى بعد الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو الماضي، فعودة مرة أخرى إلى التودد، وحديث عن قبول الحوار والتفاوض.

ثالثاً: ردود الفعل في واشنطن

محددات قانونية:

ما موقف إدارة بايدن من قرارات الرئيس التونسي؟

حسام إبراهيم
نائب مدير مركز المستقبل، ورئيس برنامج الدراسات الأمريكية

أعلن الرئيس التونسي، قيس سعيد، مساء يوم 25 يوليو 2021، مجموعة من القرارات، أبرزها إقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد عمل البرلمان. وعلى الرغم من وجود حالة تأييد داخلي واسع النطاق لهذه القرارات، سواء على المستوى الشعبي أو القوى السياسية، فقد تبنت حركة النهضة موقفاً مناهضاً لها، وارتكزت فيه على تقييم خاطئ للموقف الدولي، خاصة للإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن، حيث اعتقدت النهضة أن واشنطن سترفض أو على الأقل ستدين قرارات الرئيس سعيد. لكن ما صدر عن الإدارة الأمريكية من تحركات وتصريحات رسمية، يكشف عن موافقتها بشكل ضمني على قرارات الرئيس سعيد، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة موقف إدارة بايدن، وأسباب فشل حركة النهضة وأصوات الليبراليين في واشنطن في دفع الإدارة الأمريكية نحو تبني موقف معارض لتلك القرارات الاستثنائية.

اهتمام واشنطن:

يعتبر موقف إدارة الرئيس بايدن من الأزمة الراهنة في تونس، عاملاً مهماً في تحديد مسارها، حيث إن إعلان الإدارة الأمريكية رفضها قرارات الرئيس قيس سعيد كان سيفرض ضغوطاً على الأخير ويربكه، لكن موافقتها الضمنية «المشروطة» جعلت الموقف ينتقل من الحديث عن «انقلاب» مزعوم، وفقاً لرواية النهضة، إلى محاولة التركيز على المسار الديمقراطي ومرحلة ما بعد 25 يوليو الماضي.

وهنا يبقى السؤال المطروح: لماذا تهتم إدارة بايدن بالأوضاع في تونس على الرغم من تركيزها على قضايا الداخل الأمريكي، وقضايا أخرى دولية قد تبدو أكثر إلحاحاً؟ وتتلخص الإجابة في الجوانب التالية:

1- الحفاظ على المصالح الأمريكية: تعد تونس دولة مهمة للمصالح الأمريكية في شمال أفريقيا، فالسفارة الأمريكية في تونس تستضيف «مكتب ليبيا الخارجي»، وهو الذي يدير ويتعامل مع الكثير من الملفات والبرامج الأمريكية المرتبطة بليبيا. ومن ناحية أخرى، ثمة مخاوف أمريكية من أن يؤدي تفاقم الأحداث في تونس إلى حالة من الانفلات الأمني والفوضى السياسية، وبما يجعلها مشابهة للحالة الليبية. وهذا الوضع يمثل مخاطر كبيرة على المصالح الأمريكية، وهو ما يفسر الانخراط الواضح والمكثف للمؤسسات الأمريكية، خاصة مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، في متابعة وإدارة الأزمة التونسية.

2- توجهات إدارة بايدن الداعمة للديمقراطية: ما يجري في تونس يأتي في مرحلة ذات طبيعة خاصة لإدارة الرئيس بايدن، فالأخير منذ وصوله إلى البيت الأبيض في يناير 2021 يعتبر قضايا دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان أولوية عليا لسياسته

الخارجيـة، وفي هـذا الصـدد تجـري في أروقـة الإدارة حاليـاً تحضـيرات لقمـة الديمقراطيـة العالميـة التـي دعـا إليهـا بايـدن، والمتوقـع أن تكـون في نهايـة العـام الجـاري. ومـن ثـم، فـإن تطـورات الوضـع الراهـن في تونـس، والتـي تراهـا بعـض الدوائـر الليبراليـة والحقوقيـة في واشـنطن خطـراً عـلى التجربـة الديمقراطيـة هنـاك، قـد دفعـت بعـض الكتابـات إلى القـول إن مـا يحـدث هـو اختبـار لأجنـدة بايـدن الديمقراطيـة. وتـدرك الإدارة الأمريكيـة هـذا التوجـه المثـار في النقاشـات الفكريـة في واشـنطن، لكنهـا تفضـل التـأني وإعطـاء الرئيـس التونـسي فرصـة للمُـضي قُدمـاً في العمليـة السياسـية.

3- رؤيـة الليبراليـين للتجربـة التونسـية: يُنظـر إلى التجربـة التونسية داخـل الدوائـر الليبراليـة في واشـنطن باعتبارهـا نموذجاً ناجحاً للتحـول الديمقراطـي بعـد مـا يُسـمى بـ «ثـورات الربيـع العـربي». وبغـض النظـر عـن مـدى مصداقيـة هـذا الطـرح إلا أن الملفـت للنظـر أن هـذه الأصـوات الليبراليـة لم تنظـر إلى حالـة الـتردي السـياسي والاقتصـادي والصحـي داخـل تونـس، واكتفـت فقـط بمظاهـر الديمقراطيـة السياسـية، مـن دون التركيـز عـلى جوهرهـا الحقيقـي في ضرورة تحقيـق تقـدم ورخـاء في قطاعـات الدولـة كافـة، ومنهـا الاقتصاديـة. وهـذا يوضـح سـبب عـدم تأثـر إدارة بايـدن برؤيـة الليبراليـين للأحـداث الجاريـة في تونـس، فالتقييـم الاسـتراتيجي لهـا يركـز عـلى نتائـج التجربـة التونسـية بشـكل رئيـسي، مـع الوضـع في الاعتبـار إدراك إدارة بايـدن أن الديمقراطيـة الأمريكيـة نفسـها كانـت عـلى المحـك في 6 يناير 2021 خـلال أحـداث اقتحـام الكونجـرس.

الموقف الأمريكي:

منـذ إعـلان الرئيـس سـعيد عـن قراراته الاسـتثنائية، تبنـت الإدارة الأمريكيـة موقفـاً يرتكـز عـلى عـدم اعتبارهـا هـذه القـرارات «انقلابـاً عـلى الدسـتور» أو حتـى انتقادهـا، لكنهـا اسـتخدمت فقـط لغـة دبلوماسـية تقليديـة في التأكيـد عـلى أهميـة العـودة إلى المسـار الديمقراطـي والاهتـمام بحقـوق الإنسـان، وذلـك عـلى النحـو التـالي:

1- البيـت الأبيـض: خصصـت المتحدثـة باسـم البيـت الأبيـض، جـين سـاكي، جـزءاً مـن مؤتمرهـا الصحفـي يـوم 26 يوليـو المـاضي للـرد عـلى أسـئلة الصحفيـين بشـأن تونـس، وكانـت تصريحاتهـا أول مـؤشر عـلى الموقـف الرسـمي لـلإدارة الأمريكيـة. ففـي ردهـا عـلى سـؤال أحـد الصحفيـين حـول «هـل تعتـبر الإدارة مـا جـرى في تونـس انقلابـاً؟»، أكـدت سـاكي أن إدارة بايـدن لا تتبنـى هـذا التوصيـف، لأن توصيـف «الانقـلاب» لـه محـددات قانونيـة تجـب دراسـتها، وأنـه تتـم دراسـة هـذا الأمـر.

2- وزارة الخارجيـة الأمريكيـة: أصـدرت الـوزارة بيانـاً صحفيـاً يـوم 26 يوليـو المـاضي، ذكـرت فيـه أن «الولايـات المتحـدة تراقـب عـن كثـب التطـورات في تونـس، وأن هنـاك اتصـالات مـع المسـؤولين في الحكومـة التونسـية للتأكيـد عـلى أن حلـول المشـاكل السياسـية والاقتصاديـة يجـب أن تسـتند إلى الدسـتور التونـسي ومبـادئ الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والحريـة». وتابـع البيـان: «لقـد كنـا واضحـين في حـث جميـع الأطـراف عـلى تجنـب اتخـاذ أي إجـراءات مـن شـأنها أن تعيـق الخطـاب الديمقراطـي أو تـؤدي إلى العنـف».

كـما أجـرى وزيـر الخارجيـة الأمريـكي، أنتـوني بلينكـن، اتصالاً هاتفيـاً، يـوم 26 يوليـو المـاضي، بالرئيـس قيـس سـعيد، شـدد فيـه عـلى الشراكـة القويـة للولايـات المتحـدة ودعمهـا المسـتمر للشـعب التونـسي في مواجهتـه التحديـات المزدوجـة المتمثلـة في الأزمـة الاقتصاديـة وجائحـة كوفيـد-19. وشـجع بلينكـن الرئيـس التونـسي عـلى التمسـك بمبـادئ الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، وحثـه عـلى الحفـاظ عـلى حـوار مفتـوح مـع جميـع الفاعلـين السياسـيين والشـعب التونـسي، مشـيراً إلى أن الولايـات المتحـدة سـتواصل مراقبـة الوضـع والبقـاء عـلى اتصـال.

3- مجلـس الأمـن القومـي الأمريـكي: أجـرى مستشـار الأمـن القومـي الأمريـكي، جيـك سـوليفان، اتصـالاً هاتفيـاً، يـوم 31 يوليو المـاضي، مـع الرئيـس سـعيد، حيـث «نقـل فيـه دعـم الرئيـس بايـدن القـوي للشـعب التونـسي وللديمقراطيـة التونسـية القائمـة عـلى الحقـوق الأساسـية والمؤسسـات القويـة والالتـزام بسـيادة القانـون». وشـدد سـوليفان «عـلى وجـود حاجـة ماسـة لدعـوة القـادة التونسـيين لرسـم الخطـوط العريضـة لعـودة سريعـة إلى المسـار الديمقراطـي في تونـس، وأن هـذا سـيتطلب تشـكيل

حكومة جديدة بسرعة بقيادة رئيس وزراء قادر على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد التونسي ومواجهة جائحة كوفيد-19، فضلاً عن ضمان عودة البرلمان المنتخب في الوقت المناسب».

وتوضح الاتصالات والتصريحات الصادرة عن مؤسسات الإدارة الأمريكية، سواء البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو مجلس الأمن القومي، الموقف الواضح الذي يتمثل في دعم الشعب التونسي، والتأكيد على ضرورة تجنب أي إجراءات تؤدي إلى العنف، وأهمية العودة إلى المسار الديمقراطي من خلال تشكيل حكومة جديدة بسرعة، وضمان عودة البرلمان المنتخب في وقت مناسب. وهذا الموقف يحمل في طياته وبشكل غير مباشر موافقة على قرارات الرئيس سعيد، حيث لم يصدر عن مؤسسات الإدارة الأمريكية أية انتقادات أو إدانة واضحة.

عوامل مُفسرة:

ثمة سؤال رئيسي مفاده لماذا فضلت الإدارة الأمريكية الموافقة بشكل ضمني ومشروط على قرارات الرئيس قيس سعيد، وعدم الذهاب في الاتجاه الآخر المناهض لها، والذي كانت تريده حركة النهضة والدوائر الليبرالية في واشنطن؟ ويمكن الإجابة على ذلك من خلال توضيح المحددات الرئيسية التي ساعدت في بلورة هذا الموقف الأمريكي، وتشمل ما يلي:

1- دور مجلس الأمن القومي الأمريكي: ساعدت القراءة التاريخية لإخفاقات «ثورات الربيع العربي» في منطقة الشرق الأوسط، والتي كان بعض أعضاء فريق مجلس الأمن القومي الأمريكي الحالي شاهدين عليها وجزءاً منها أثناء عمل بعضهم في إدارة باراك أوباما الأولى والثانية، على توجيه عملية صناعة القرار داخل البيت الأبيض. إذ قد يتحدد موقف الإدارة الأمريكية الحالية تجاه الأزمات والملفات الخارجية وفقاً لما يقدمه فريق مجلس الأمن القومي بشكل خاص بعد التشاور والتنسيق مع مؤسسات الإدارة الأخرى، خاصة وزارتي الخارجية والدفاع. ونظراً لأن فريق المجلس الآن أكثر واقعية من سنواتهم خلال إدارة أوباما السابقة، فالتريث وإعطاء الفرصة سيطرا على أية توجهات كانت تدفع نحو تبني ضغوط على الرئيس التونسي بعد قراراته الأخيرة.

2- المحددات القانونية: من أبرز العوامل التي دفعت إدارة بايدن إلى عدم إدانة أو انتقاد قرارات الرئيس قيس سعيد، ما يتعلق بأن «الانقلاب» هو مصطلح قانوني له محددات وآثار سياسية، حيث إن القسم 508 من قانون المساعدات الخارجية لعام 1961، وتعديلاته المنصوص عليها في القسم 7008 من قانون مخصصات العمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة لعام 2013، يمنع على وزارة الخارجية الأمريكية تقديم أي مساعدات للدول التي تتم الإطاحة بقائدها المنتخب عن طريق انقلاب عسكري. والتعريف القانوني هنا لمفهوم «الانقلاب» هو أن يحدث ضد رئيس الدولة المنتخب، وأن يلعب الجيش دوراً حاسماً فيه. ومن الواضح أن الوضع في تونس لا ينطبق عليه هذا التوصيف القانوني، فما جرى هو أن الرئيس المنتخب بشكل شرعي استخدم صلاحياته التي أقرها الدستور، والحجج والذرائع المزعومة التي يروجها البعض بأن تلك القرارات تعد انقلاباً على الدستور لا تعني قانونياً أن ذلك انقلاب عسكري يتوجب على الإدارة الأمريكية بموجبه قطع المساعدات عن تونس. وحتى لو كان هناك خلاف حول مدى دستورية ما قام به الرئيس سعيد، فالأمر لا يرتقي إلى مستوى انقلاب على السلطة يستهدف المسؤول الأول فيها.

3- المحددات الداخلية التونسية: في هذا الإطار ثمة محددان يرتبطان بالداخل التونسي ويفسران الموقف الحالي للإدارة الأمريكية من قرارات الرئيس سعيد. ويتمثل المحدد الأول في فشل حركة النهضة في تحقيق تقدم اقتصادي ومواجهة فيروس كورونا، على الرغم من تصدرها المشهد في السنوات الأخيرة، ومن ثم فالنهضة جزء رئيسي من الأزمة الحالية. والمحدد الثاني يتعلق بـ «الهندسة السياسية» لقرارات الرئيس سعيد، فالأخير هو اللاعب الرئيسي في اتخاذ هذه القرارات، ولديه دعم شعبي، وتتم إدارة الأزمة بشكل مدني بحت، وذلك بصرف النظر عن احتمالية تعرض العملية السياسية لبعض العقبات في مرحلة ما بعد 25 يوليو الماضي.

الخلاصة، تبنت إدارة الرئيس بايدن موقفاً يعبر عن موافقة ضمنية على قرارات الرئيس قيس سعيد، وذلك على الرغم من وجود محاولات من جانب حركة النهضة أو أصوات أخرى في واشنطن لدفع الإدارة الأمريكية نحو توصيف هذه القرارات على أنها «انقلاب». فما ما حدث لا ينطبق عليه الشروط القانونية التي تتبعها وزارة الخارجية الأمريكية لتبني هذا التوصيف المزعوم.

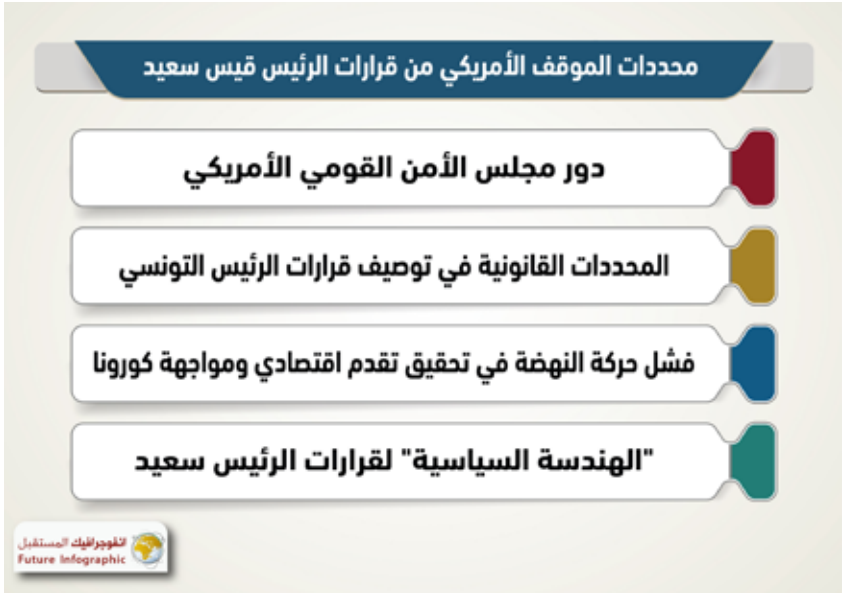

رسائل مضادة:

أبعاد توظيف «حركة النهضة» شركات العلاقات العامة في واشنطن

حسام إبراهيم
نائب مدير مركز المستقبل، ورئيس برنامج الدراسات الأمريكية

يمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية، بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، عاملاً مهماً في التأثير على مسار التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط؛ ولهذا تهتم بعض الحركات والأحزاب السياسية في المنطقة بالتحرك على الساحة الأمريكية للتأثير في موقف واشنطن. وتعد حركة النهضة في تونس مثالاً واضحاً على ذلك، خاصة أنها تدرك أهمية التأثير في موقف الإدارة الأمريكية ودفعه لأن يكون في صالحها خلال أزمتها الحالية مع الرئيس قيس سعيد.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من أن حركة النهضة الإخوانية نفت تعاقدها مؤخراً مع شركة علاقات عامة في واشنطن، فإن وزارة العدل الأمريكية أكدت تعاقد النهضة مع شركة «بيرسون كوهن وولف» Burson Cohn & Wolfe، يوم 28 يوليو 2021، أي بعد 3 أيام فقط من القرارات الاستثنائية للرئيس سعيد؛ وذلك في محاولة من الحركة للترويج لروايتها المزعومة عن «الانقلاب»، وشرح موقفها لإدارة الرئيس جو بايدن والكونجرس ووسائل الإعلام ومراكز الفكر الأمريكية، الأمر الذي يثير عدة تساؤلات عن أبعاد تحركات النهضة داخل الولايات المتحدة، وما الرسائل التي تحاول توصيلها للدوائر الأمريكية، وهل تنجح في الحصول على تأييد واشنطن في الأزمة الراهنة؟

حملات علاقات عامة:

لا يمثل تعاقد حركة النهضة التونسية مع شركة «بيرسون كوهن وولف» الأمريكية للعلاقات العامة، أمراً جديداً بالنسبة لتحركات النهضة في واشنطن، فالحركة تستهدف منذ سنوات الدوائر الأمريكية خاصة النخبة وصانعي الرأي. وفي هذا الصدد قامت النهضة في سبتمبر عام 2014 بتوظيف شركة «بيرسون مارستيلر» Burson Marsteller، وهي من أكبر شركات العلاقات العامة الأمريكية آنذاك، للقيام بأنشطة علاقات عامة لصالح الحركة.

وكان ملفتاً في ذلك الوقت عدم الكشف عن تفاصيل كثيرة عن طبيعة التعاقد بين الطرفين في وثيقة العقد الرسمية التي نشرتها وزارة العدل الأمريكية آنذاك، لكنها أشارت إلى أن الشركة سوف تقدم خدمتين لحركة النهضة، هما مساعدتها في الاتصال الإعلامي، والتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين stakeholder outreach قبل الانتخابات التشريعية، والمقصود هنا المؤثرين في المؤسسات الأمريكية المختلفة.

واستناداً إلى وثائق وزارة العدل الأمريكية عن أنشطة اللوبي والعلاقات العامة خلال الفترة من سبتمبر 2014 وحتى يونيو 2019، استمرت حركة النهضة التونسية في التعاقد مع شركة «بيرسون مارستيلر»، وبمبالغ كبيرة مقابل الخدمات الاستشارية. وبلغ إنفاق الحركة على أنشطة العلاقات العامة داخل الولايات المتحدة على مدار نحو 5 أعوام، أكثر من مليون دولار.

وتثير البيانات السابقة الكثير من التساؤلات عن نشاط حركة النهضة في التحرك لتحسين صورتها والترويج لمواقفها داخل الدوائر الأمريكية، ومن أبرز هذه التساؤلات، كيف تم تمويل أنشطة العلاقات العامة التي قامت بها الحركة،

ومن قام بالتمويل، هل النهضة أم وسيط ثالث؟

وبصرف النظر عن إجابات تلك التساؤلات، يمكن القول إن هذه الأنشطة المكثفة والمستمرة للعلاقات العامة التي قامت بها حركة النهضة داخل واشنطن هي التي ساهمت بشكل واضح في الترويج لاعتبار تونس تجربة ديمقراطية فريدة في إطار ما يُسمى بـ «الربيع العربي»، وجعلت هناك قنوات اتصال مفتوحة بشكل مستمر بين زعيم النهضة، راشد الغنوشي، وبين وسائل الإعلام ومراكز الفكر الأمريكية، وهي التي جعلت الأصوات الليبرالية في واشنطن تُبدي تعاطفاً مع النهضة وتوجهاتها على الرغم من الانتقادات التي تتعرض لها الحركة في الداخل التونسي وتحميلها مسؤولية الأزمات التي تعانيها البلاد حالياً.

تعاقد جديد:

يعد تعاقد حركة النهضة الإخوانية مع شركة «بيرسون كوهن وولف» الأمريكية للعلاقات العامة يوم 28 يوليو الماضي، وفقاً لوثائق وزارة العدل الأمريكية، استمراراً لجهود الحركة في القيام بأنشطة علاقات عامة في الولايات المتحدة. لكن هذا التعاقد يتسم بشفافية أكثر، حيث نشرت وزارة العدل الأمريكية صورة التعاقد بين الطرفين والذي تم تسجيله في الوزارة بتاريخ 3 أغسطس 2021، ويكشف التعاقد الجديد عن بعض الجوانب المهمة على النحو التالي:

1- دور «مجموعة مهاجري النهضة»: بدا ملفتاً أن الذي وقّع العقد نيابة عن حركة النهضة، شخصية تُدعى «عفت سميث» Ifhat Smith، ووقّعت باعتبارها مدير «مجموعة مهاجري حزب النهضة في الخارج» Ennahdha Party Diaspora Group. لكن الملفت أن هذه المجموعة لا توجد أية تفاصيل بشأنها وتكوينها وارتباطاتها مع حركة النهضة، علاوة على أن السيدة التي وقّعت العقد كتبت عنوانها على لندن، أي أنها تقيم في لندن وتقوم بدور حلقة الوصل أو تنسيق أنشطة العلاقات العامة لحركة النهضة مع الشركة الأمريكية.

2- قيمة التعاقد وتكلفته: تبلغ قيمة التعاقد الجديد بين حركة النهضة وشركة «بيرسون كوهن وولف» الأمريكية للعلاقات العامة 30 ألف دولار شهرياً، للاستشارات فقط، من دون أية مصاريف إضافية، ومدة العقد تبلغ شهرين من 29 يوليو إلى 28 سبتمبر 2021. وهذا الأمر أيضاً يثير التساؤل حول من الذي يقوم بدفع تكاليف أنشطة العلاقات العامة التي تقوم بها النهضة في واشنطن، خاصة أن الحركة حاولت التنصل من هذا التعاقد، وأعلنت في بيان صحفي لها على صفحتها بموقع «فيس بوك» يوم 7 أغسطس الجاري أن «الحركة لم تُوقع، لا عن طريق ممثلها القانوني ولا عن طريق أي من مؤسساتها أو قياداتها، أي عقد مع أي مؤسسة في الخارج، وأن الحركة لم تقم بأي تحويلات مالية إلى الخارج ولم تتلق أي تحويلات أو تمويلات مالية من الخارج». لكن بيان الحركة لا يتطابق مع الوثيقة الرسمية التي نشرتها وزارة العدل الأمريكية للعقد بين الطرفين، وبالتالي فإنه يثير مزيداً من الشكوك حول مصداقية الروايات التي تروج إليها النهضة.

3- خدمات الشركة الأمريكية: بموجب التعاقد بين حركة النهضة وشركة «بيرسون كوهن وولف» للعلاقات العامة، ستقدم الأخيرة 3 خدمات رئيسية للحركة؛ تشمل التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الولايات المتحدة، والتواصل مع وسائل الإعلام الأمريكية، وتقديم استشارات في الاتصالات الاستراتيجية. وهذه هي الأنشطة التقليدية لخدمات العلاقات العامة التي تقوم بها شركات العلاقات العامة الأمريكية.

4- رسائل النهضة وآليات تنفيذها: لعل الجانب الأهم في تحرك حركة النهضة للتعاقد مع شركة علاقات عامة أمريكية، يتمثل في الرسائل التي تستهدف الحركة توصيلها للدوائر الأمريكية بعد قرارات الرئيس قيس سعيد الأخيرة، وأبرزها ترديد رواية «الانقلاب» المزعوم، وإبراز أهمية التجربة الديمقراطية التونسية ودور النهضة فيها، وفقاً لرؤيتها. وتتمثل آليات توصيل هذه الرسائل في المقالات التي تقوم شركة «بيرسون كوهن وولف» بنشرها في وسائل الإعلام الأمريكية، مثل المقال الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» للغنوشي

يوم 30 يوليو الماضي، وحاول فيه ترديد المقولات نفسها التي تروج لها النهضة. ويُضاف إلى ذلك، الآليات الأخرى التي يمكن أن تقوم بها الشركة الأمريكية، مثل ترتيب لقاءات مع إعلاميين وصحفيين في واشنطن، ونشر مواد صحفية تدافع عن النهضة.

تأثير محدود محتمل:

يبقى السؤال المطروح، هل تنجح جهود العلاقات العامة التي تقوم بها شركة «بيرسون كوهن وولف» لصالح حركة النهضة في التأثير على الموقف الأمريكي؟ وترتبط الإجابة على هذا بدوائر التحرك التي تستهدفها شركة العلاقات العامة لتوصيل رسائل النهضة. وهنا في الغالب لن تكون تحركات شركة العلاقات العامة الأمريكية قادرة على التأثير على موقف إدارة بايدن بشكل خاص؛ لأن الأخيرة تُقيّم موقفها استناداً إلى محددات وعوامل تتجاوز تلقي رسائل اتصالية من شركة علاقات عامة، لكن ربما تجد تحركات الشركة صدى لدى بعض دوائر الكونجرس ووسائل الإعلام من أصحاب التوجهات الليبرالية، الذين لديهم موقف واضح من الأزمة التونسية حتى من قبل التعاقد مع هذه الشركة، حيث يتبنون المقولات والروايات التي رددتها النهضة طوال السنوات السابقة حول دور الحركة في التجربة الديمقراطية التونسية. لكن حتى وإن تجاوبت بعض الأصوات في واشنطن مع تحركات شركة العلاقات العامة التي تمثل النهضة، يظل موقف إدارة بايدن هو الفيصل والأهم في الموقف الأمريكي.

تعاقدات حركة النهضة مع شركة "بيرسون مارستيلر" الأمريكية للعلاقات العامة

(سبتمبر 2014 - يونيو 2019)

العام	شركة العلاقات العامة	المدة الزمنية	التكلفة (بالدولار)
2014	"بيرسون مارستيلر"	الربع الأخير من العام (سبتمبر إلى ديسمبر)	110,761.16
2015	"بيرسون مارستيلر"	النصف الأول من العام (يناير: يونيو)	غير محددة
		النصف الثاني من العام (يوليو: ديسمبر)	147,370.58
2016	"بيرسون مارستيلر"	النصف الأول من العام	202,380.81
		النصف الثاني من العام	107,627.57
2017	"بيرسون مارستيلر"	النصف الأول من العام	60,305.00
		النصف الثاني من العام	45,000.00
2018	"بيرسون كوهن وولف"	النصف الأول من العام	135,305.00
		النصف الثاني من العام	149,328.23
2019	"بيرسون كوهن وولف"	النصف الأول من العام (يناير إلى يونيو)	112,500.00
الإجمالي			1.070.576

الخلاصة، أنه على الرغم من نفي حركة النهضة التونسية إبرامها أي تعاقد مع شركة علاقات عامة أمريكية، فإن وثائق وزارة العدل الأمريكية تدحض هذا النفي، وهو ما يطرح مزيداً من الشكوك على مصداقية النهضة، لكن من المهم التأكيد على أن هذا التعاقد ليس هو الأول من نوعه لحركة النهضة، حيث إن الأخيرة منخرطة منذ عام 2014 في حملات علاقات عامة على الساحة الأمريكية بهدف تحسين صورتها، والتأكيد على رسائل محددة تتعلق بدورها في العملية السياسية بتونس.

* **ملحوظة:** البيانات المعروضة من تجميع الباحث استناداً إلى تقارير وزارة العدل الأمريكية. ويُتوقع أن تعاقد حركة النهضة مع شركة «بيرسون كوهن وولف» استمر في الفترة من يوليو 2019 إلى يوليو 2021، لكن لا توجد بيانات متاحة في هذا الصدد، يمكن تدقيقها، خاصة أن آخر تقرير لوزارة العدل الأمريكية عن أنشطة اللوبي يغطي النصف الأول من عام 2019.

رسائل وآليات تحرك حركة النهضة على الساحة الأمريكية بمساعدة شركات العلاقات العامة

رابعاً: التأثيرات الاقتصادية

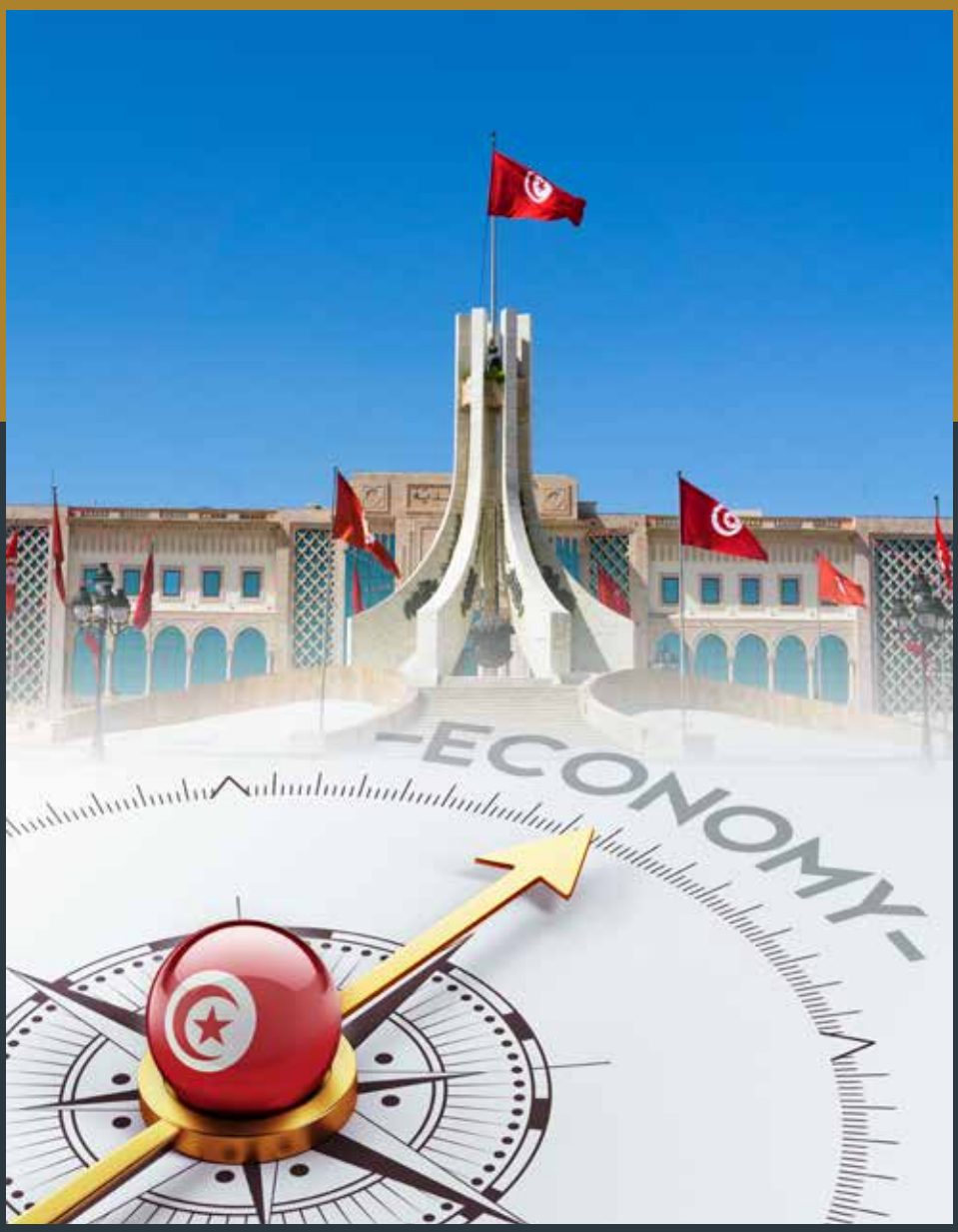

الإصلاح المأمول:

هل يتأثر الاقتصاد التونسي بقرارات الرئيس سعيد؟

سنية عبدالقادر نايل
باحث ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تمر الأوضاع الاقتصادية في تونس بمرحلة فارقة في أعقاب القرارات الاستثنائية للرئيس التونسي، قيس سعيد، وفق الفصل 80 من الدستور التونسي، يوم 25 يوليو 2021، والتي تضمنت إقالة الحكومة برئاسة هشام المشيشي، وتجميد عمل البرلمان لمدة شهر ورفع الحصانة عن أعضائه، فضلاً عن إجراءات أخرى لاحقة، وقد وصفها البعض بأنها مباغتة وستزيد من حال عدم اليقين الاقتصادي في البلاد.

ومع ذلك، فإن تلك القرارات نالت تأييداً شعبياً ملموساً ودعماً من الأطراف المؤثرة على الساحة السياسية التونسية، وهو ما قد يساهم في إيجاد توافق سياسي بشأن تبني برنامج اقتصادي عاجل يعالج التحديات الاقتصادية التي تعانيها تونس منذ أكثر من 10 سنوات على غرار ارتفاع معدل البطالة، وتزايد الأسعار، إلى جانب تزايد العجز الحكومي، وهي في المجمل كانت من الأسباب التي أدت إلى تأجيج الغضب الشعبي في الشارع التونسي خلال الفترة الأخيرة.

تحديات اقتصادية:

تدهورت الأوضاع الاقتصادية في تونس بشدة خلال السنوات العشر الماضية، على خلفية التحولات السياسية التي مرت بها البلاد منذ أواخر عام 2010، إلى جانب اضطراب الأوضاع الأمنية بين الحين والآخر، والاحتجاجات الشعبية والعمالية الممتدة لفترة طويلة. وقد فرضت هذه الظروف تحديات اقتصادية عديدة، شملت تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى تزايد العجز المالي الحكومي.

وقد زاد تفشي فيروس كورونا من سوء الأوضاع الاقتصادية

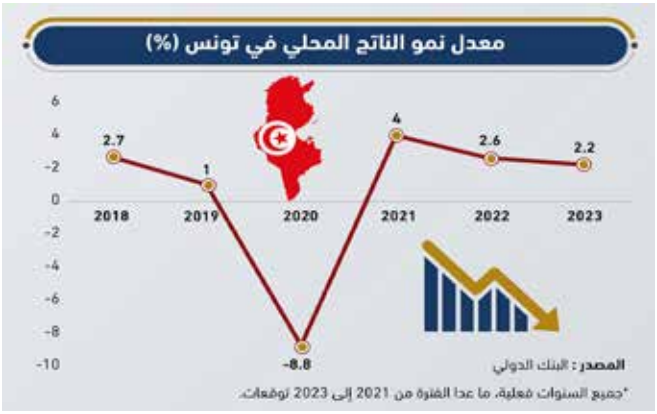

في تونس، وارتدت آثار الجائحة بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي، لاسيما قطاع السياحة والسفر، والذي يمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في تونس، وعلى نحو أدى إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 8.8% في عام 2020، وفقاً لتقديرات البنك الدولي. وأيضاً مع تزايد حالات الإصابات المحلية بفيروس كورونا، استمر الأداء الضعيف للاقتصاد التونسي، مسجلاً انكماشاً بنسبة نحو 3% خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها في العام الماضي. وكان من نتائج تفشي كورونا إلى جانب تدهور البيئة السياسية في تونس، أن تراجعت بشدة مصادر النقد الأجنبي الواردة إلى البلاد. فبالإضافة إلى انخفاض عائدات السياح في العام الماضي، تناقصت بشكل واضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتراجعت الصادرات، وسجل الميزان التجاري لتونس عجزاً قدره 2.2 مليار دولار في عام 2020، أي ما يساوي حوالي 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي.

وعلى جانب المالية العامة، شهدت الميزانية التونسية عجزاً مستمراً في السنوات الماضية، على نحو اضطرت معه الحكومة لرفع سقف الاقتراض الخارجي، وزادت الديون الخارجية إلى نحو 40.3 مليار دولار أي ما يمثل نحو 110% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، في الوقت الذي يعد فيه ذلك مؤشراً خطراً، لاسيما أن احتياطات البلاد بلغت ما يُقدر بنحو 8.9 مليار دولار في العام نفسه، أي أنها لا تفي سوى بـ 22% من الدين الخارجي.

وبناءً على المعطيات الاقتصادية السابقة، أصبح من الواضح أن الوضع الخارجي التونس هش للغاية وأكثر من أي وقت مضى، مع الأخذ في الاعتبار أنه يتعين على تونس خلال العام الجاري سداد ما يزيد على 4.5 مليار دولار، وفق التقديرات، لخدمة الديون، كما تحتاج إلى 6 مليارات دولار أخرى لتمويل وسد عجز الموازنة. وقد دفعت تلك التطورات وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، إلى تخفيض التصنيف الائتماني السيادي الطويل المدى لمصادر العملة الأجنبية في تونس من «B» إلى «B -» مع نظرة سلبية للاقتصاد التونسي.

رهان الإصلاح الاقتصادي:

جاءت القرارات الاستثنائية للرئيس قيس سعيد بمنزلة نقطة فارقة في مجريات الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس. وينتظر كثير من التونسيين، الذين أيدوا القرارات الأخيرة، أن يتمكن الرئيس سعيد من التغلب على المشكلات الاقتصادية الضاغطة على كاهل الشعب، وبما في ذلك انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع التضخم، إلى جانب تدهور قيمة العملة المحلية، وهي المشكلات التي فشلت الحكومات المتعاقبة منذ عام 2010، بما في ذلك حكومة المشيشي المُقالة في 25 يوليو 2021، في معالجتها أو التخفيف منها.

وعلى وقع ذلك، يرى العديد من المراقبين أنه يتعين على الرئيس التونسي، بدعم من القوى السياسية، تقديم برنامج إصلاح اقتصادي ومالي عاجل يضع على أولويته إنعاش الاقتصاد التونسي ورفع مستوى معيشة المواطنين. وقد يكون إشراك جميع الأطراف السياسية المؤثرة والنقابات العمالية، وعلى رأسها الاتحاد العام للشغل، في وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي، يمثل عنصر النجاح الأساسي في تنفيذه. وجدير بالذكر أن الاتحاد العام للشغل قد أبدى تحفظاته في السابق على خطة الحكومة التونسية لتقليص فاتورة الأجور والمرتبات العامة. وقدمت الحكومات التونسية المتعاقبة على مدار السنوات الماضية بعض الإجراءات المحدودة لضبط المالية العامة، شملت تحريك أسعار الوقود أو الكهرباء وغيرها، بيد أنها لم تنجح في معالجة الاختلال المالي الواسع في البلاد. وكانت الحكومة السابقة برئاسة المشيشي قد بدأت في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار، غير أن المُضي في ذلك كان سينطوي على تقديم تونس إصلاحات اقتصادية ومالية يصفها البعض بـ «الموجعة»، خاصة أن جزءاً منها يتعلق برفع الدعم عن المواد الأساسية ومن بينها مواد غذائية، والتخفيض في الأجور العامة بنسبة قد تتخطى 15%. والمسألة هنا ليست الحديث عن إيجابيات توصل تونس إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي أو غيره من مؤسسات اقتصادية دولية أخرى، وإنما تقديم برنامج إصلاح اقتصادي شامل يدعم الاستقرار المالي والنقدي للبلاد، ويهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وبما يعود بالنفع على الشعب التونسي. ولا شك أن حصول تونس على الدعم المالي الدولي سيكون عنصراً فارقاً في تجاوز المتاعب الاقتصادية التي تعانيها البلاد، وتعزيز الثقة الدولية في الاقتصاد التونسي.

وقد أُثار البعض مخاوفاً من أن القرارات الرئاسية الاستثنائية الأخيرة ربما تترك فراغاً تنفيذياً قد يطول وبما يجعل من الصعب معه الحصول على الدعم الدولي من المؤسسات الدولية. وفي هذا السياق، أشارت «وكالة فيتش» مؤخراً إلى أن قرار الرئيس التونسي بتعليق البرلمان قد تقلل من استعداد الشركاء الغربيين لدعم تونس، وهي ادعاءات لا يمكن ثبوت صحتها.

عوائد التوافق السياسي:

يُعول الكثيرون على أن تُمهد قرارات الرئيس قيس سعيد إلى توافق سياسي بشأن أولوية تبني إجراءات اقتصادية رشيدة من شأنها دعم الاستقرار الاقتصادي في تونس، وذلك بخلاف الوضع السابق الذي اشتدت فيه الخلافات السياسية بين الرئاسات الثلاث (الدولة والحكومة والبرلمان)، على نحو أثقل كاهل الاقتصاد بمشكلات ضخمة. وبمعنى آخر، فإن الوضع الجديد في تونس قد يعزز البيئة السياسية الداعمة لاتخاذ خطوات اقتصادية حاسمة بهدف مواجهة الأزمات التي تعانيها البلاد على مدار سنوات ماضية. وفي هذا الإطار، أيد الاتحاد التونسي للشغل الخطوات الرئاسية الأخيرة، مشترطاً ضرورة تأمين احترام الدستور واستمرار المسار الديمقراطي وإعادة الاستقرار لتونس. وكان من اللافت أيضاً أن صندوق النقد الدولي أبدى استعداده لمواصلة دعم تونس في التعامل مع تبعات جائحة كورونا وتحقيق تعاف شامل، وهو ما يمثل شهادة ثقة للمُضي قُدماً نحو تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

وبالتالي يتعين على الحكومة التونسية المقبلة استغلال الوضع الراهن لتقديم برنامج اقتصادي يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، ودعم النمو الشامل، وتوفير بيئة أعمال جاذبة. وهذا كله من المنتظر أن يُترجم في صالح توفير مزيد من الوظائف، وتخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين التونسيين، وتحسين الخدمات العامة لهم. ولعل أول ما شدد عليه الرئيس قيس سعيد، في 29 يوليو 2021، بشأن الملف الاقتصادي، ضرورة ضبط أسعار السلع للمستهلكين، بالإضافة إلى احتمال إجراء تسويات مالية مع رجال الأعمال لاستعادة حقوق مالية للدولة بقيمة 4.8 مليار دولار، وذلك في إجراء، إن تحقق، سوف يوفر سيولة واسعة للحكومة وسط الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

ختاماً، يمكن القول إن القرارات الاستثنائية الأخيرة للرئيس قيس سعيد، على الرغم من أنها قد تفرض مؤقتاً حالة من عدم اليقين، فإنها قد تُمهد إلى تشكيل بيئة سياسية داعمة لاتخاذ قرارات اقتصادية تصب في صالح الشعب التونسي، وتُمكنه من مواجهة مشكلاته الاقتصادية والمعيشية.

شبكات الظل:

لماذا تنشط "اقتصادات التهريب" في الأزمات التونسية؟

ريم سليم
باحثة متخصصة في الاقتصاد الكلي والاقتصاد السياسي

أصبحت ظاهرة الشبكات غير الرسمية ملمحاً في الاقتصاد التونسي منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث تغذيها حاضنة سياسية وأمنية واجتماعية نمت خلال عهد الرئيس الراحل، زين العابدين بن علي. وخلال العقد الأخير، شهدت تونس تغييرات سياسية وحكومات متعاقبة، لم تنجح أي منها في التصدي لمكافحة اقتصادات التهريب والتي شهدت توسعاً غير مسبوق، لاسيما مع تصاعد المخاطر الأمنية والجيوسياسية في الدول المجاورة. ومع الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي، قيس سعيد، يوم 25 يوليو 2021، بتعليق عمل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي، فإن شبكات التهريب وجماعات المصالح المرتبطة تبحث عن فرص تُمكنها من الحفاظ على مكتسباتها المكتنزة منذ عشرات السنوات.

انتشار واسع:

يتركز عمل شبكات الاقتصاد غير الرسمي أو ما يُعرف - بحسب بعض الأدبيات - بـ «اقتصاد الظل»، حول تهريب البضائع والسلع والأفراد، وقد يمتد نشاطها إلى عمليات الإنتاج غير الخاضعة للضرائب أو غير المسجلة رسمياً. وفي الحالة التونسية، فإنها تنصب بالأساس على التجارة غير الرسمية. وتُعرف المؤسسات الدولية، «التجارة غير الرسمية» بأنها «تدفق البضائع التي لم يتم الإبلاغ عنها أو الإبلاغ عنها بشكل غير صحيح من قِبل سلطات الجمارك في الدولة».

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة وحديثة عن حجم اقتصاد التهريب أو التجارة غير الرسمية في تونس، فإن بعض الدراسات الأكاديمية تشير إلى أن التجارة غير الرسمية شكلت قرابة 10% من إجمالي الواردات التونسية في الفترة من 2011 إلى 2015. لكن من الملفت أنها تمثل أكثر من نصف التجارة الثنائية بين تونس وليبيا، كما أن ما يقرب من 25% من الوقود المستهلك في تونس مهرب من الجزائر.

وكما هو شائع دولياً، يتسع نطاق «اقتصاد الظل» القائم على تهريب السلع والأفراد في المناطق الحدودية في تونس،

حيث تسهم المنافذ البرية الحدودية في تمرير من 15% إلى 20% من التجارة غير الرسمية، أما النسبة الباقية فتمر من خلال المنافذ البحرية عبر الموانئ التونسية الرئيسية، وذلك وفقاً لتقديرات الحكومة التونسية في عام 2015.

ويتسع «الاقتصاد الموازي» ليضم العديد من الفاعلين، وفي هذا الصدد قدرت دراسة استقصائية، أُجريت في عام 2017، أن سوق الوقود غير المشروع يشكل 30% من مبيعات الوقود في تونس، ويشارك فيه حوالي 20000 جهة فاعلة، بما في ذلك المهربون عبر الحدود، والناقلون المحليون والملاك والعاملون في نقاط التخزين غير القانونية والبائعون والمشترون.

اعتبارات مختلفة:

ثمة عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية تمثل دوافع لتكوين واتساع رقعة التجارة غير الرسمية والتهريب عبر الحدود التونسية خلال السنوات الماضية، وفيما يلي أبرزها:

1- تهميش المدن الحدودية: تمثل المدن الحدودية بيئة مثالية لنشوء ظاهرة التجارة غير الرسمية في تونس، حيث يعاني سكانها غالباً الفقر والمشكلات المعيشية وضعف فرص التنمية، وهو ما أدى إلى اعتماد العديد من سكان هذه المدن في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية على المزج بين التجارة الرسمية وغير الرسمية. كما أدى غياب فرص التنمية وصعوبة بيئة ممارسة الأعمال، وضعف كفاءة مؤسسات التمويل هناك، إلى اتجاه الأفراد للعمل في نقل وتجارة السلع غير الرسمية والتهريب وانخراطهم في شبكات التهريب.

وقد خلصت دراسات متخصصة إلى أن المدن الحدودية في تونس تعاني «التهميش المركب»، والذي يشمل 3 أبعاد؛ الأول هو التباعد الإقليمي بين مدن المركز ومدن الهوامش الحدودية. والثاني هو التباعد الاقتصادي والإنمائي الذي يعوق القدرة على الإنتاج وخلق الوظائف. والثالث هو التباعد الإنساني الذي ينفصل فيه الأشخاص عن الثروة الوطنية وعن عدالة التوزيع والانتماء.

2- فروق أسعار السلع الأساسية مع دول الجوار: ترتفع كثير من أسعار السلع الأساسية المتداولة بالأسواق الرسمية في تونس مقارنة بدول الجوار على غرار ليبيا والجزائر، سواء السلع المحلية أو المستوردة. ويرجع هذا الارتفاع إلى سببين؛ الأول هو تقديم دول الجوار دعماً أعلى للسلع الأساسية مثل الوقود. والثاني اختلاف مستوى الجباية، حيث تعد تونس من أعلى الدول الأفريقية في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال يبلغ سعر الوقود في الجزائر حوالي عُشر سعره في تونس.

وكما هو معلوم، فإن التهريب يساهم في تجنب التجارة تكلفة الرسوم الجمركية والتحصيل الضريبي لاسيما ضريبة القيمة المضافة (VAT)، ومن ثم يعود بالنفع أيضاً على المستهلك بالحصول على السلع بأسعار أقل من السوق الرسمية، وبذلك يظل الطلب على السلع المهربة نشطاً ومتزايداً. إلى جانب ذلك، ومن منظور كلي، فإن تهريب السلع يسمح بوجود أسعار منخفضة أقل من السائدة بالسوق، على نحو يُبقي معدل التضخم محدوداً داخل الاقتصاد، وهو ما استفادت منه الحكومات التونسية المتعاقبة.

وعلى الرغم من ذلك، ومع العلم أن الضريبة المفروضة على السجائر في تونس تشكل ما نسبته 66.39% من أسعارها السوقية، فقد تسبب نشاط تهريب السجائر في خسائر ضريبية سنوية بما يتجاوز 177 مليون دولار، وفق بعض التقديرات.

3- تصاعد قوة جماعات المصالح واشتباكها مع السكان: انتظم المهربون في تونس داخل شبكات عمل قوية، تجمع بين السكان المحليين والجماعات المتورطة في أنشطة التهريب في دول الجوار في ليبيا والجزائر، حتى عُرفت بما يُسمى بـ «أباطرة التهريب»، وتركز نشاطها في المدن الحدودية. ومع تصاعد الانفلات الأمني في ليبيا وتعاقب الحكومات والتغييرات السياسية في الداخل التونسي؛ ساهم ذلك في اتخاذ شبكات التهريب في تونس شكلاً تنظيمياً وأصبحت ذات قدرة تنظيمية وتمويلية وإدارية أعلى، بحيث تتعامل بمرونة وكفاءة مع كل المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية على الحدود.

تعدد الفاعلين:

تشترك مجموعات متنوعة من اللاعبين، سواء المحليون أو الإقليميون، في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في تونس، ويتضح ذلك على النحو التالي:

1- السكان المحليون: يعتبر السكان المحليون بالمدن الحدودية التونسية، السلع المهربة إحدى السمات المميزة لمناطقهم، إذ اعتادوا شراءها وتداولها والعمل بأنشطتها؛ بمعنى أن التجارة غير الرسمية والتهريب يجدان قبولاً مجتمعياً من قِبل السكان المحليين على الحدود التونسية وساهما في تنميتها، نظراً لعدو وجود البديل التنموي الرسمي. وقد تطور عمل بعضهم بمرور السنوات من بائعين متجولين إلى شبكات تهريب محترفة ترتبط بعلاقات تنسيقية قوية مع مسؤولين في تونس ودول الجوار.

2- جماعات المصالح الحاكمة في تونس: على الرغم من التحولات السياسية المتعاقبة في تونس خلال العقد الأخير، فإن جماعات المصالح الداعمة لأنشطة التهريب، دائماً ما أجادت التشبيك والاتصال مع المسؤولين المتورطين في قضايا فساد. ففيما سبق، استفادت بعض جماعات المصالح المكونة من رجال أعمال ونخب اقتصادية مقربة من نظام ابن علي من الحصول على دعم سياسي، ساعد على

ازدهـار أنشـطة التهريـب الحدوديـة، لاسـيما عـبر معـبر رأس أجديـر الحـدودي مـع ليبيـا. وبعـد انـدلاع الثـورة التونسـية، ثـم حصـول حـزب النهضـة عـلى الأغلبيـة البرلمانيـة وتشـكيل الحكومـة، فإنـه أُتهـم بالارتبـاط بمصالـح سياسـية مـع جماعـات مسـلحة في ليبيـا ترتبـط بشـبكات التهريـب، وبذلـك اسـتمرت الحاضنـة السياسـية للتهريـب في تونـس.

3- الجماعـات المسـلحة في ليبيـا: اسـتلغت الجماعـات المسـلحة وغـير القانونيـة في ليبيـا، الأوضـاع الأمنيـة والجيوسياسـية غـير المسـتقرة بهـا، للتجـارة في تهريـب السـلع والبضائـع والأفـراد عـبر الحـدود مـع تونـس، لاسـيما أنهـا وجـدت في السـوق الموازيـة غـير الرسـمية في تونـس فرصـاً مغريـة لتحقيـق الأربـاح وتعزيـز قدراتهـا الماليـة. وبحسـب مركـز برشـلونة للشـؤون الدوليـة، فـإن حـوالي 3 ملايـين تونـسي يعتمـدون عـلى ليبيـا إمـا لتحويـلات العـمال التونسـيين أو أنشـطة السـوق السـوداء في المنطقـة الحدوديـة. وبشـكل عـام، يُقـدر البنـك الـدولي أن الأزمـة الليبيـة تسـببت في تـآكل النمـو الاقتصـادي في تونـس بنسـبة 24% خـلال الفـترة 2011-2015، وهـذا يعـادل 2% تقريبـاً مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي سـنوياً.

تمدد مُحتمل:

عـلى الرغـم مـن تضافـر جهـود الحكومـة مـع الجيـش في تونـس للتصـدي للأنشـطة الحدوديـة غـير الرسـمي، فـإن عـدم اسـتقرار الأوضـاع السياسـية بـين الحـين والآخـر في البـلاد، أدى إلى عرقلـة اسـتجابة الحكومـة لخطـر التهريـب وعـدم اسـتكمال أو تعطيـل الخطـط الموضوعـة سـواء مـن قِبـل الحكومـة أو مـن خـلال المبـادرات متعـددة الأطـراف مـع المجتمـع الـدولي. ومنهـا عـلى سـبيل المثـال، تعطيـل مـشروع «منطقـة التبـادل التجـاري الحـر بـين تونـس وليبيـا»، والـذي كان مـن المقـرر إنشـاؤه في معـبر الذهيبـة الحـدودي.

ومـن المرجـح أن تـؤدي الأزمـة السياسـية الحاليـة في تونـس ومـا أحدثتـه مـن فـراغ حكومـي يبـدو مؤقتـاً، إلى تمكـين جماعـات المصالـح المشـتغلة بالتهريـب مـن فـرص التمـدد والتوسـع في نشـاطها، بـل والاسـتعداد للمرحلـة القادمـة، وبحـث كيفيـة التنسـيق مـع دوائـر النفـوذ، عـلى نحـو سـوف يعـزز مـن اسـتمرار نشـاط شـبكات الاقتصـاد والتجـارة غـير الرسـمية بتونـس في الأمديـن القصـير والمتوسـط.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

جميع حقوق النشر محفوظة © 2021